قياس حقوق الأفراد في الأراضي:

نهج متكامل لجمع البيانات عن مؤشري أهداف التنمية
المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1

البنك الدولي
IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

قياس حقوق الأفراد في الأراضي

نهج متكامل لجمع البيانات عن مؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1

الاقتباس: منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، موئل الامم المتحدة 2021. قياس حقوق الأفراد في الأراضي: نهج متكامل للبيانات جمع لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1، واشنطن العاصمة: البنك الدولي © منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وموئل الأمم المتحدة. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO

حق المؤلف © 2021 بواسطة الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وموئل الأمم المتحدة

اخلاء مسئولية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، أو البنك الدولي بشأن المركز القانوني أو الوضع التنموي لأي بلد من البلدان أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة أو أية سلطة من سلطاتها. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات والمعلومات الأخرى الموضحة على أي خريطة في هذا العمل على أي حُكم من جانب منظمة الأغذية والزراعة أو موئل الأمم المتحدة أو البنك الدولي فيما يتعلق بإقرار أو قبول هذه الحدود. ولا تضمن منظمة الأغذية والزراعة وموئل الأمم المتحدة والبنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل. ولا ينطوي ذكر شركات أو منتجات معينة لمصنعين، سواء كانت حاصلة على براءات اختراع أم غير ذلك، على أن هذه الشركات أو المنتجات قد تم اعتمادها أو التوصية بها من قبل منظمة الأغذية والزراعة أو موئل الأمم المتحدة أو البنك الدولي دون غيرها من الشركات أو المنتجات ذات الطبيعة المماثلة التي لم يتم ذكرها. إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات منظمة الأغذية والزراعة أو موئل الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو مجلس الإدارة التنفيذي للبنك الدولي أو الحكومات والأعضاء الذين تمثلهم هذه المؤسسات. وتشجع منظمة الأغذية والزراعة وموئل الأمم المتحدة والبنك الدولي على استخدام واستنساخ ونشر المادة الواردة في هذا المنتج الإعلامي. وما لم يُذكر غير ذلك، يجوز نسخ المادة وتحميلها وطباعتها لأغراض الدراسة الخاصة والبحث والتعليم، أو استخدامها في المنتجات أو الخدمات غير التجارية، شريطة الاقرار المناسب بمنظمة الأغذية والزراعة وموئل الأمم المتحدة والبنك الدولي كمصدر لهذه المادة وأصحاب حق المؤلف فيها، وشريطة ألا ينطوي إقرار منظمة الأغذية والزراعة أو موئل الأمم المتحدة أو البنك الدولي لآراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم على ذلك بأي شكل كان.

يجب توجيه جميع الاستفسارات حول الحقوق والتراخيص إلى:
منشورات البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي
شارع إتش 1818 إن دبليو، واشنطن العاصمة 20433، الولايات المتحدة الأمريكية
البريد الإلكتروني:.pubrights@worldbank.org

وتقدير

تم إعداد هذه الوثيقة بشكل مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وموئل الأمم المتحدة والبنك الدولي. وقام سيدني غورلاي(البنك الدولي) بتنسيق وتجميع المساهمات من فريق من المؤلفين في المنظمات الثلاث ومن وكالات أخرى. ويشمل المساهمون (مدرجون بشكل أبجدي لكل وكالة) كيارا برونيلي ويونكا جوربوزر من منظمة الأغذية والزراعة، وإيفرلين نايريسيا وعمر سيلا وروبرت ندوغوا من موئل الأمم المتحدة، ودانيال علي وكالوغيرو (غيرو) كارليتو وكلاوس دينينغر وسيدني غورلاي وتيا هيلهورست وتاليب كيليتش وألبرتو زيزا من البنك الدولي. كما تم توفير مدخلات جوهرية من قبل دوناتين بيغي (موئل الأمم المتحدة)، وديانا فليتشنر (لانديسا)، وهيذر مويلان (البنك الدولي)، ولورين باندولفيلي (اليونيسف)، ومشروع الأدلة والبيانات من أجل المساواة بين الجنسين (EDGE).

صور الغلاف: البنك الدولي / دومينيك شافيز، تشور سوكونثيا، إيه ميلودي لي
التصميم: ستيفاني فريتشا، غوديث مولينغ
الطباعة: UNON، قسم خدمات النشر، نيروبي، حاصلة على شهادة الأيزو 14001: 2004

قياس حقوق الأفراد في الأراضي

نهج متكامل لجمع البيانات عن مؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1

البنك الدولي
IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

ملخص تنفيذي 5
الجزء الأول- الخلفية 7
1) الحقوق في الأراضي والمساواة بين الجنسين في خطة أهداف التنمية المستدامة 10
أ) أهمية ضمان الحيازة والحقوق في الأراضي 11
ب) التركيز على المساواة بين الجنسين..... 11
2) المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1 13
أ) المؤشر 1-4-2..... 14
ب) المؤشر 5-أ-1 16
ج) الاختلافات بين المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1 : لماذا نحتاج إلى كلاهما؟ 18
الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان متجانسة..... 20
1) تخصيص الوحدة والبيانات الوصفية القُطرية 22
2) اختيار المستجيبين 24
3) مستوى جمع البيانات: على مستوى القطع أو (أي أراضي) 29
4) تنفيذ الوحدة 31
أ) خيارات وحدة الاستبيان 33
ب) دليل كل سئوال على حده 35
المراجع 44
الملحق الأول- المسرد..... 47
الملحق الثاني - تحديد السكان الزراعيين 50
المرفقات 5-1 54

ملخص تنفيذي

تعد الأراضي مورد اقتصادي رئيسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحصول على الموارد الاقتصادية والإنتاجية الأخرى واستخدامها والتحكم بها. وأدى إدراك هذا الأمر، إلى جانب الضغط المتزايد على الأراضي نتيجة تزايد عدد سكان في العالم وتغير المناخ، إلى زيادة الطلب على تعزيز أمن حيازة الأراضي بالنسبة للجميع. وأدى ذلك بدوره إلى الحاجة إلى مجموعة أساسية من مؤشرات الأراضي ذات التطبيق الوطني والقابلية للمقارنة العالمية، والتي تُوجت بإدراج المؤشرات 1-4-2 و 5-أ-1 في خطة أهداف التنمية المستدامة. ويمثل وجود مؤشرات حول ملكية الأراضي وحقوقها في إطار أهداف التنمية المستدامة فرصة لتكوين بيانات قابلة للمقارنة وموزعة حسب الجنس بشكل روتيني لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي من أجل التنمية المستدامة.

وتتضافر جهود القائمين على رعاية مؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 (موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي) و5-أ-1 (منظمة الأغذية والزراعة) لتطوير أداة مسح موحدة ومختصرة تهدف إلى جمع البيانات الأساسية لحساب كلا المؤشرين في وقت واحد. ونظراً لتداخل متطلبات جمع البيانات لكل مؤشر إلى حد كبير، يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في مجال الكفاءة من خلال تطبيق وحدة مشتركة في استبيانات المسح الحالية. وتهدف هذه الوثيقة إلى تيسير عملية جمع البيانات القابلة للمقارنة الناجحة والفعالة والمشتركة بين البلدان من أجل حساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1 بما يتماشى مع المنهجيات التي اعتمدتها فريق الخبراء المشرك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (**IAEG-SDGs**). وتم تصميم أداة المسح التي نوقشت في هذه الوثيقة مع مراعاة دمج الأسئلة الأساسية لكلا المؤشرين في أدوات المسح الحالية، مع إمكانية التنفيذ المستقل. ويشجع استخدام الوحدة المقترحة على توحيد تعريفات المؤشرات وقابلية المقارنة للبيانات عبر البلدان وعلى مدار الوقت.

وهناك اهتمام كبير بمفهوم اختيار المستجيبين وآثار ذلك على قياس المؤشر. فبينما تعتمد غالبية مسوحات الأسر المعيشية حاليا على المستجيبين بالوكالة، تشير دراسات بلاغات المستجيبين الذاتيين مقابل المستجيبين بالوكالة عن الأصول إلى أن بلاغات المستجيبين بالوكالة قد تشوه المعلومات. ولذلك، أوصت الجهات الراعية بشدة باستخدام التقارير الذاتية للمستجيبين حيثما كان ذلك ممكنا، على الرغم من توفير خيارات للمستجيبين بالوكالة أيضا.

وتم إعداد هذه المذكرة المنهجية في المقام الأول لاستخدامها من قبل مكاتب الإحصاء الوطنية (**NSOs**) وغيرها من ممارسي المسح، من أجل تنوير رصد هذين المؤشرين وتقديم التوجيه بشأن جمع البيانات اللازمة لإعداد التقارير الدورية. كما تقدم الوثيقة نظرة عامة على المؤشرات، ومناقشة لنماذج الاستبيان المختلفة المقترحة، وإرشادات مفصلة لكل سؤال على حدة. وتم تصميم نماذج الاستبيان للاستخدام مع نهج المستجيبين الذاتيين والمستجيبين بالوكالة، وللتكامل في المسوحات مع قائمة القطع وبدونها. وبما أن المؤشر 1-4-2 مناسب لجميع الأراضي، وليس فقط بالنسبة للأراضي الزراعية كما في حالة المؤشر 5-أ-1، فإن دمج الوحدة المقترحة مناسب مع مسوحات الأسر المعيشية متعددة الأغراض والممثلة على الصعيد الوطني (مثل مسوحات الدخل والنفقات، مسوحات ميزانية الأسرة، مسوحات قياس مستوى المعيشة وخلافه).

الصورة © البنك الدولي / إل مبلونجي

الجزء الأول

الخلفية

الجزء الأول - الخلفية

تم مؤخرا الاعتراف بأهمية حيازة الأراضي في التنمية المستدامة من خلال وضع مؤشرات هدفي التنمية المستدامة (1-4-2 و 5-أ-1). ولقياس ورصد التقدم الذي أُحرز بشأن تحقيق هذين الهدفين، إلى جانب العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، لابد من بذل جهود واسعة النطاق لجمع البيانات. وتضافرت جهود القائمين على رعاية المؤشرين 1-4-2 (موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي) و 5-أ-1(منظمة الأغذية والزراعة)، بدعم من مجموعة العمل العالمية المعنية بالأراضي والمبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي[1] ، لتوحيد أداة مسح موحدة ومختصرة تهدف إلى جمع البيانات الأساسية لحساب كلا المؤشرين في وقت واحد بناء على بيانات التعريف كما تم تقديمها إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويشجع استخدام الوحدة المقترحة على توحيد تعريفات المؤشرات وقابلية مقارنة البيانات بين البلدان.

ونظرا لتداخل متطلبات جمع البيانات لكلا المؤشرين إلى حد كبير، يمكن تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة من خلال تطبيق وحدة مشتركة تعكس البيانات لكلا المؤشرين. وتم تصميم أداة المسح التي جرت مناقشتها في هذه الوثيقة بهدف الدمج في أدوات المسح الحالية، ولكن مع إمكانية التنفيذ المستقل كلما كان ذلك ممكنا. وتعد عينة المسح الشامل المستقل أو المسح الذي سيتم دمج الوحدة فيه بالغة الأهمية. وتعتبر هذه الوحدة مناسبة للتكامل في المسوحات الأسرية متعددة الأغراض ذات التمثيل الوطني (مثل مسوحات الدخل والنفقات ومسوحات ميزانية الأسرة ومسوحات قياس مستوى المعيشة وخلافه).

لقد تم إعداد هذه المذكرة المنهجية في المقام الأول لاستخدامها من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية (NSOs) وغيرها من ممارسي الاستقصاء. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير الأساس المنطقي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة حول ضمان حيازة الأراضي للرجل والمرأة (1-4-2 و 5-أ-1) بالإضافة إلى توفير دليل لجمع البيانات بهدف تمكين رفع التقارير عن هذين المؤشرين[2]. وفي النهاية، تهدف الوثيقة إلى تيسير جمع البيانات الناجحة والفعالة والقابلة للمقارنة عبر الدول لحساب مؤشري التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1.

في ما يلي نظرة عامة على المؤشرات، فضلا عن التعريفات الرئيسية ومناقشة لوحدة الاستبيان (وأشكالها المختلفة) ودليل مفصل لكل سؤال على حده.

1 (GDWGL) هي مجموعة العمل العالمية المعنية بالأراضي و(GLII) هي المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي، تأسست في عام 2012 واستضافتها الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي.

2 على الرغم من وجود مؤشرات إضافية لأهداف التنمية المستدامة تتعلق بالحقوق في الأراضي واستخدامها، بما في ذلك المؤشرات 5-أ-2 و11-7-1 و15-3-1، فإن هذه المؤشرات تقع خارج نطاق هذه الوثيقة لأنها لا تعتمد على بيانات المسح لحسابها. المؤشر5-أ-2: النسبة المئوية للبلدان التي يضمن فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) حقوق المرأة المتساوية في ملكية الأرض و / أو التحكم بها. المؤشر 11-7-1: متوسط حصة المنطقة العمرانية للمدن وهي المساحة المفتوحة للاستخدام العام للجميع ، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة. المؤشر 15-3-1: الجزء من الأراضي المتدهورة بالنسبة لإجمالي مساحة الأراضي.

مؤشر التنمية المستدامة 1-4-2

نسبة إجمالي عدد السكان البالغين الذين لديهم حقوق حيازة آمنة في الأراضي، الذين

(أ) لديهم وثائق معترف بها قانونا،

(ب) الذين يعتبرون حقوقهم في الأراضي آمنة، حسب الجنس ونوع الحيازة

مؤشر التنمية المستدامة 5-أ-1

(أ) نسبة مجموع السكان الزراعيين الذين لديهم حقوق ملكية أو حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية حسب الجنس، و

(ب) حصة المرأة بين أصحاب الأراضي الزراعية أو أصحاب الحقوق فيها، حسب نوع الحيازة

الجزء الأول - الخلفية

الصورة © مؤلف الصورة/ UN Photo/ Rahman

01 الحقوق في الأراضي والمساواة بين الجنسين في خطة أهداف التنمية المستدامة

(أ) أهمية ضمان الحيازة والحقوق في الأراضي

تعد الأراضي مورداً اقتصادياً رئيسياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصول على الموارد وسبل العيش الاقتصادية الأخرى واستخدامها والتحكم بها. وتمثل الأراضي الزراعية، لاسيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية، مدخلات رئيسية للإنتاج الزراعي. ويمكن استخدامها كضمان للوصول إلى الموارد المالية أو خدمات الإرشاد أو منظمات المنتجين. وفي كل من المناطق الريفية والحضرية، يمكن للأراضي أن تدر دخلاً إذا تم تأجيرها أو بيعها. ومن بين أهداف التنمية المستدامة الأخرى، يعد الحصول على الأراضي و/ أو التحكم بها و/ أو السيطرة عليها أمراً بالغ الأهمية للحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز المساواة بين الجنسين والشمول والحد من تدهور الأراضي.

وتتعرض نظم الحيازة لضغط متزايد مع نمو عدد سكان العالم، كما أن ظاهرتي التحضر والتدهور البيئي وتغير المناخ تؤثران على استخدام الأراضي وإنتاجيتها. كما تعد حوكمة حيازة الأراضي عنصراً حاسماً في تحديد ما إذا كان الأشخاص والمجتمعات وجماعات الشعوب الأصلية وغيرهم يكتسبون الحقوق والالتزامات المرتبطة باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية والتحكم بها. ويجب أن توفر جميع أشكال الحيازة للأشخاص درجة من ضمان الحيازة، وتحمي الدول الحقوق وتضمن عدم إجلاء الأشخاص تعسفاً وعدم انتهاك حقوقهم أو المساس بها. ويعد إدراك الأشخاص لحقوقهم في الحيازة أمر مهم أيضا لأنه يؤثر على الطريقة التي يستخدمون بها الأراضي والدرجة التي يرغبون في الاستثمار بها.

لقد أدى الطلب المتزايد على تعزيز أمن الحيازة للجميع، لاسيما بالنسبة للمرأة والفئات المستضعفة، إلى ضرورة تتبع التقدم الذي أُحرز في ضمان الحيازة من خلال مجموعة أساسية من مؤشرات الأراضي التي لها تطبيق وطني وقابلية للمقارنة العالمية. وتُوج ذلك بإدراج مؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1 في خطة أعمال التنمية المستدامة. ويشير وضع المؤشرات في إطار الهدفين الأول والخامس إلى أهمية ضمان الحيازة للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين. كما يمثل وجود مؤشرات عالمية بشأن الحقوق في حيازة الأراضي في إطار أهداف التنمية المستدامة فرصة للبلدان لتتبع التقدم المحرز واستخدام البيانات من أجل التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات بشأن حوكمة الأراضي من أجل التنمية المستدامة دون أن يتم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. وتعد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عالمية وتعهدت جميع الدول بجمع البيانات ورفع التقارير بها، وهو تحسن مهم بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) التركيز على المساواة بين الجنسين

تُمثل أهداف التنمية المستدامة، من المنظور الجنساني، خطوة مهمة إلى الأمام مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، حيث تغطي لأول مرة جميع المجالات الأساسية لخطة تمكين المرأة. وبينما يعزز الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية المساواة بين الجنسين في التعليم الاساسي والثانوي، فإن الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ينظر إلى المساواة بين الجنسين من عدة زوايا وينظر في عدة أبعاد للنوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو العديد من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق التكافؤ بين الرجل والمرأة، وتشترط تصنيف المؤشرات المقابلة حسب الجنس. وعلى وجه الخصوص، تقر خطة أهداف التنمية المستدامة بأهمية ضمان حقوق المرأة في الأراضي ورصد المساواة بين الجنسين في الحقوق في الأراضي وملكيتها، وذلك تمشيا مع التطلع إلى «عدم ترك أي أحد خلف الركب»

ويعد وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والأراضي والموارد الطبيعية والتحكم بها على قدم المساواة أمر حاسم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام والتنمية الاقتصادية العادلة والمستدامة. وتضع أوجه عدم المساواة طويلة الأمد في التوزيع الجنساني للموارد الاقتصادية والمالية المرأة في وضع غير متكافيء بالنسبة للرجل من حيث قدرتها على المشاركة في عمليات التنمية الأوسع نطاقا والمساهمة فيها والاستفادة منها.

الجزء الأول - الخلفية

كما تسهم زيادة المساواة بين الجنسين في توزيع الموارد الاقتصادية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ولها آثار مضاعفة إيجابية في تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك الحد من الفقر والأمن الغذائي ورفاهية الأسر والمجتمعات والبلدان. وارتبطت ملكية المرأة للأراضي والتحكم بها بمكاسب مهمة في رفاهية المرأة وإنتاجيتها ومساواتها وتمكينها. ويعكس الحق في التوريث قدرة المرأة على التأثير على عمليات نقل ملكية الأراضي بين الأجيال وهو جانب مهم في تمكين المرأة.

ويعد الحصول على الأراضي و/ أو ملكيتها و/ أو التحكم بها، لاسيما في المجتمعات الزراعية على سبيل المثال لا الحصر، إحدى الآليات القليلة التي يمكن للمرأة من خلالها ضمان أمنها الاقتصادي وتجنب الفقر، خصوصاً في ظل عدم وجود شبكات الأمان و/أو أسواق العمل النشطة. ويدرك ممارسو التنمية أن حقوق الحيازة المضمونة لها تأثير قوي على تمكين المرأة: هذا الضمان يقلل من اعتمادها على الشركاء والأقارب من الذكور ويزيد من قدرتها على المفاوضة داخل الأسرة ويحسن فرصها في الحصول على خدمات الإرشاد والائتمان. ويمكن للثقة المكتسبة من زيادة ضمان الحيازة أن تشجع المرأة على تنفيذ أو توسيع استثماراتها في الأعمال التجارية، والانضمام إلى منظمات المنتجين في المناطق الريفية.

وتعد المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي والتحكم بها حقا من حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يُحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) التمييز على أساس الجنس ويحافظ على المساواة أمام القانون. ويمكن تطبيقه للدفاع عن حق المرأة في المساواة، ليس فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتتضح أهمية المساواة بين الجنسين في الحقوق في الأراضي بشكل خاص في الهدف الفرعي (أ) من الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تتبع التقدم المحرز في كيفية قيام البلدان بـ «إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلا عن الوصول إلى ملكية الأراضي والتحكم بها وغيرها من أشكال الممتلكات والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية «. كما تم الاعتراف صراحة بالمساواة بين الجنسين في الحقوق في الأراضي والملكية في الهدف الفرعي (1-4) من الهدف الأول، الذي يهدف إلى ضمان أنه بحلول عام 2030، «يتمتع جميع الرجال والنساء، لاسيما الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك الحصول على الخدمات الأساسية وملكية الأراضي والتحكم بها وأشكال الملكية الأخرى والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة والخدمات المالية المناسبة، بما في ذلك التمويل الأصغر». وبموجب هذين الهدفين، تم تصميم المؤشرات 5-أ- 1 و 1-4-2، المفصلة أدناه، لقياس ورصد أمن حيازة الأراضي المصنفة حسب الجنس.

الجزء الأول - الخلفية

الصورة © البنك الدولي / آرني هول.

02 المؤشرات: 1-4-2 و 5-أ-1

الجزء الأول - الخلفية

المؤشر 1-4-2

يتم تعريف المؤشر 1-4-2، الذي ترعاه وكالتي موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي، على النحو التالي:

"نسبة إجمالي عدد السكان البالغين الذين لديهم حقوق حيازة آمنة للأراضي، الذين (أ) لديهم وثائق معترف بها قانونا، (ب) الذين يعتبرون حقوقهم في الأراضي آمنة، حسب الجنس ونوع الحيازة."

ويتكون المؤشر من اثنين من المؤشرات الفرعية التكميلية التي تفوض حقوق حيازة آمنة من خلال النظر في «الوثائق المعترف بها قانونا» لحقوق حيازة الأراضي و«تصورات أمن الحيازة»، بالنظر إلى الحاجة إلى استكمال التدابير الرسمية لأمن الحيازة بالتدابير القائمة على التصور. ويركز المؤشر 1-4-2 على جميع البالغين، بغض النظر عن مكان الإقامة وسبل العيش والثروة والعرق والجنس وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن المؤشر 1-4-2 يقيس الوضع المصنف حسب الجنس لأمن الحيازة **في جميع أنواع الأراضي** وهو قابل للتطبيق في كل من المناطق الريفية والحضرية.

وليس هناك حاجة إلى أن يكون المؤشران الفرعيان متزامنين. ويمكن أن توفر المقارنة بين المؤشرين الفرعيين فهما أكثر دقة لمشهد أمن الحيازة في الدولة. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك سياقات حيث يوجد جزء كبير من السكان لديهم وثائق قانونية سارية لإثبات حقوقهم، ولغرض إنشاء المؤشر الفرعي (أ)، يجب تحديد جميع ترتيبات الحيازة ذات الصلة في الدولة وتحديد جميع الوثائق المتعلقة بالحيازة كتلك التي تشكل وثائق معترف بها قانونا وتلك التي لا تشكل ذلك. ومن الأمثلة على ذلك، الحقوق والمستأجرين وشهادات حقوق الاستخدام واتفاقيات الإيجار وخلافه. وسيتم تصنيف البالغين على أن لديهم وثائق معترف بها قانونا إذا كان لديهم بشأن قطعة أرض واحدة على الأقل، (أ) إمكانية الوصول إلى قطعة الأرض بموجب ترتيب حيازة محدد قانونا معترف به من قبل الحكومة، و(ب) إذا كانت الوثيقة تسرد اسمهم كصاحب الحقوق. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تصنيف حسب الجنس ونوع الحيازة، ويوصى بمستويات إضافية من التصنيف لتحليل وتوجيه السياسات على المستوى القُطري.

02 المؤشرات: 1-4-2 و 5-أ-1

استفاد أهالي قرية ووكبوكبو بشكل كبير من مشروع التنمية المركزة على المجتمع المحلي (CDD) في بنن. وتتمتع النساء مثل لويز اناغوفي (أقصى اليمين) الآن بإمكانية الحصول على مياه آمنة ونظيفة، ويوفرن وقتا لأنشطة أخرى مثل الزراعة. الصورة © البنك الدولي/ آرني هول.

ولغرض إنشاء المؤشر الفرعي (ب)، تستند تصورات أمن الحيازة إلى الخوف من الخسارة غير الطوعية للأراضي خلال السنوات الخمس القادمة وحق صاحب الأرض في توريث الأرض.

وتتمثل مصادر البيانات المحتملة المستخدمة للإبلاغ بشأن المؤشر1-4-2 في مسوحات الأسر المعيشية ذات الموضوعات المتعددة، ومسوحات ميزانية الأسرة، ومسوحات القوى العاملة، وتعدادات السكان والمساكن التي أجرتها مكاتب الإحصاء الوطنية أو الوكالات الأخرى.

وعلاوة على ذلك قد تفيذ البيانات الإدارية حول حيازة الأراضي، مثل سجلات الأراضي أو السجل العقاري، والتي غالبا ما يتم إنشاؤها من قبل المؤسسات الوطنية للأراضي، في تحديد البيانات الوصفية مثل أنواع وتغطية مختلف نظم الحيازة. وسيتم تصنيف المؤشر 1-4-2 حسب الجنس ونوع الحيازة. وستكون البيانات التي تم جمعها من خلال الأداة المقترحة هنا كافية بالنسبة لحسابات المؤشرات الفرعية للمؤشر 1-4-2. وسيتم الإبلاغ عن المؤشرين الفرعيين بشكل منفصل.

الجزء الأول - الخلفية

(ب) المؤشر 5-أ-1

تعد منظمة الأغذية والزراعة هي الوكالة الراعية الوحيدة بالنسبة للمؤشر 5-أ- 1، وتعتبر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمثابة وكالتين مساهمتين. وبينما يقيس المؤشر1-4-2 أمن الحيازة بشأن جميع أنواع الأراضي، **يركز المؤشر 5-أ-1 على الأراضي الزراعية** لأنها تمثل أحد المدخلات الرئيسية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث تعتمد استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية في كثير من الأحيان على قطاع الزراعة. ويهدف المؤشر 5-أ- 1 على وجه الخصوص إلى قياس التفاوتات بين الجنسين في حقوق حيازة الأراضي الزراعية.

ويتم تعريف المؤشر 5-أ-1 على النحو التالي:

"(أ) نسبة مجموع السكان الزراعيين الذين لديهم حقوق ملكية أو حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية حسب الجنس، و(ب) حصة المرأة بين أصحاب الأراضي الزراعية أو أصحاب الحقوق فيها، حسب نوع الحيازة"

ويتكون المؤشر 5-أ-1 من مؤشرين فرعيين يستندان إلى نفس البيانات ويستخدمان الأشخاص الذين يعيشون في أسر زراعية كمجموعة مرجعية. وترصد المؤشرات الفرعية حقوق الحيازة من زاويتين مختلفتين. ويشير المؤشر الفرعي (أ) إلى انتشار الرجال والنساء الذين لهم حقوق حيازة أراضي زراعية، بينما يركز المؤشر الفرعي (ب) على الأشخاص الذين لديهم حقوق حيازة أراضي زراعية ويقوم بالإبلاغ عن حصة هؤلاء الأشخاص من النساء، حسب نوع الحيازة.

ويستحق السكان المرجعيون للمؤشر 5-أ- 1 عناية خاصة. فبينما ينظر المؤشر 1-4-2 في إجمالي السكان البالغين، يشير المؤشر 5-أ-1فقط إلى **السكان الزراعيين البالغين**. ولأغراض هذا المؤشر ولضمان قابلية مقارنة المؤشر عبر الزمن والسياق، يتم تعريف السكان الزراعيون البالغون على النحو التالي:

جميع الأشخاص البالغين الذين يعيشون في أسر زراعية - أي الأسر التي تدير الأراضي لأغراض زراعية و/ أو قامت بتربية/ رعي الماشية في الأشهر الإثنا عشر (12) الماضية، بغض النظر عن الوجهة النهائية للإنتاج

وتجدر الإشارة إلى أن الأسر التي يعمل فيها أشخاص في مجال الزراعة فقط من خلال **العمل مقابل أجر** يتم استبعادها من السكان المرجعيين. ولا يعتبر التحقق من مشاركة الأسرة في الزراعة أمرا طفيفاً. كما أن موسمية المشاركة الزراعية، والاختلال المشترك لاستثمار الوقت في الزراعة، والدخل النقدي من الزراعة، وسيادة زراعة الكفاف على نشاط السوق كلها أمور تعقد من تحديد الأسر الزراعية. وإذا لم يسمح المسح المعتمد لرصد مؤشري التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1، والذي نقترح تضمين الوحدة المشتركة فيه، بتحديد الأسر الزراعية (باستخدام التعريف أعلاه) بالفعل، فمن الموصى به تضمين مجموعة من الأسئلة الموجودة في الملحق الثاني. وستسمح مجموعة الأسئلة هذه بتحديد المقام المناسب للمؤشر 5-أ-1.

ويركز المؤشر 5-أ- 1 على حقوق الحيازة الفعلية للأراضي الزراعية ويهدف إلى إنشاء تدبير يصلح لجميع البلدان ذات المستويات المختلفة من تغلغل الوثائق القانونية. ولذلك، بالإضافة إلى النظر في حيازة الفرد لوثائق معترف بها قانونا، يأخذ المؤشر في الاعتبار حقوق الفرد في نقل ملكية الأراضي الزراعية، والتي قد تكون موجودة حتى في السياقات التي لا يتم فيها توثيق حقوق الحيازة.[3]

3 يتم تعريف نقل الملكية على أنه القدرة على نقل ملكية أصل من الأصول خلال فترة حياته أو بعد وفاته. ويتعلق الأمر بالتصرف في الأراضي بدلا من الإعلان العام البسيط المبلغ عنه ذاتيا بشأن حقوق حيازة الأراضي.

02 المؤشرات: 1-4-2 و 5-أ-1

وباختصار، يعتمد المؤشر 5-أ-1 على البدائل الثلاثة لحقوق الملكية:

- امتلاك **مستند معترف به قانونا** باسم الفرد
- حق الفرد **في البيع**
- حق الفرد **في توريث الأراضي**

ويكفي وجود أحد البدائل الثلاثة لتعريف الفرد بأنه "المالك" الفعلي أو "مالك" حقوق الحيازة في الأراضي الزراعية. وتتمثل ميزة هذا النهج في قابليته للتطبيق على البلدان ذات المستوى المختلف من تغلغل الوثائق الملزمة قانونا.

وبعد تحديد هذه البدائل، يمكن تعريف المؤشر 5-أ-1 على النحو التالي:

المؤشر الفرعي (أ):

$$\frac{\text{عدد الأفراد البالغين في الأسر الزراعية الذين لهم اسم في وثيقة معترف بها قانونا أو لديهم الحق في بيع أو توريث الأراضي الزراعية}}{\text{إجمالي الأفراد البالغين الذين يعيشون في أسر زراعية}} * 100$$، حسب الجنس

المؤشر الفرعي (ب):

$$\frac{\text{عدد النساء البالغات في الأسر المعيشية الزراعية اللاتي يرد اسمهن في وثيقة معترف بها قانونا أو لهن الحق في بيع أو توريث الأرض الزراعية}}{\text{إجمالي الأفراد البالغين في الأسر الزراعية الذين يرد اسمهم في وثيقة معترف بها قانونا أو الذين لديهم الحق في بيع أو توريث الأراضي الزراعية}} * 100$$، حسب نوع الحيازة

الجزء الأول - الخلفية

ويتمثل المستوى المطلوب من التصنيف بالنسبة للمؤشر 5-أ-1، وخصوصا المؤشر الفرعي (أ)، في جنس الأفراد. ومع ذلك، لتنوير عملية صنع السياسات، يوصى باستخدام مستويات إضافية من التصنيف لكل من المؤشرين الفرعيين. وتشمل مستويات التصنيف الموصى بها لكل من المؤشرين الفرعيين حيثما كان ذلك ممكنا و/ أو ذا صلة، على سبيل المثال لا الحصر: نوع الحيازة ونوع الوثيقة المعترف بها قانونا ومستوى الدخل والفئة العمرية والموقع الجغرافي (حضري/ ريفي).

كم تتمثل مصادر البيانات المحتملة المستخدمة لرفع التقارير بشأن المؤشر 5-أ-1 في المسوحات الزراعية أو المسوحات الأسرية متعددة الموضوعات. وإذا تم استخدام المسوحات الأسرية متعددة الموضوعات، فمن الضروري تحديد الأسر الزراعية التي تمثل السكان المرجعيين بالنسبة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1 (انظر دليل الملحق الثاني). وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى فحص مسبق وإفراط في أخذ العينات، لاسيما في البلدان / المناطق ذات النسب المنخفضة من الأسر التي تعمل في الزراعة. ويمكن اعتبار التعدادات مصدرا بديلا للبيانات، بينما لا يوصى باستخدام البيانات الإدارية، وذلك لأنها لا تسمح أساسا بالتركيز على السكان المرجعيين- أي البالغين الذين يعيشون في أسر زراعية.

وجرى تطوير منهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1 واختبارها في إطار مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو مبادرة بقيادة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتم تنفيذها بالتعاون مع بنك التنمية الآسيوي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي. وعملت الدراسات التجريبية التي أجريت في إطار مبادرات مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على تحديد الحد الأدنى من مجموعة الأسئلة للمؤشر 5-أ-1 (الذي سيصدر قريبا عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة).

(ج) الاختلافات بين المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1: ولماذا نحتاج إلى كلاهما؟

بينما يبدو للوهلة الأولى أن المؤشرين متشابهين للغاية، إلا أن هناك اختلافات رئيسية يجب أن نكون على دراية بها. ويركز كلا المؤشرين على الحقوق الفردية في الأراضي وتعزيز البيانات المصنفة حسب الجنس. ومع ذلك، فإن الاختلافات بين المؤشرين هامة.

- **يرصد المؤشران مجموعات سكانية مرجعية مختلفة**: ينظر المؤشر 1-4-2 إلى السكان البالغين في الدولة ككل، بينما ينظر المؤشر 5-أ-1 إلى السكان البالغين فقط الذين لهم علاقة بالأراضي الزراعية - أي الأفراد الذين يعيشون في أسر زراعية.
- **يأخذ المؤشران في الاعتبار أنواع مختلفة من الأراضي**: يتناول المؤشر 1-4-2 جميع أنواع استخدام الأراضي، بما في ذلك الأراضي السكنية والأراضي المستخدمة في الأعمال التجارية وأراضي الغابات والأراضي الزراعية وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، يركز المؤشر 5-أ-1 على الأراضي الزراعية فقط.
- **يختلف المؤشران في حقوق حيازة الأراضي المقاسة**: يمثل المؤشر 1-4-2 حقوق الحيازة الآمنة مع وجود وثائق معترف بها قانونا و/أو اعتبار حقوق الحيازة آمنة. أما المؤشر 5-أ-1 فيركز على الوثائق المعترف بها قانونا وحقوق الفرد في نقل الملكية.

ويعد المؤشران 1-4-2 و 5-أ-1 متكاملان، ويوفران معا فرصة فريدة لرصد مجموعة من حقوق حيازة الأراضي على المستوى الفردي والمصنفة حسب الجنس وما يرتبط بها من أمن الحيازة.

الصورة © منظمة الأغذية والزراعة/ فلورنس تونوار

Photo © FAO/Florence Tonnoir.

الجزء الثاني

جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

رغم أن المؤشرين يركزان على جوانب مختلفة من أمن حيازة الأراضي، تعد متطلبات البيانات من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية متشابهة إلى حد كبير. وللاستفادة من التداخل في متطلبات البيانات وتقليل عبء التنفيذ إلى الحد الأدنى على مكاتب الإحصاء الوطنية والوكالات المنفذة الأخرى، عمل القائمون على رعاية كلا المؤشرين معا لتصميم أداة استبيان لجمع البيانات المطلوبة لكلا المؤشرين في وقت واحد. **وتعتبر الوحدة المقترحة مناسبة للاندماج في المسوحات الممثلة وطنيا.**[4]

ومن المحتمل الانتهاء من جمع البيانات للمؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1 كجزء من العديد من عمليات المسح والتصميم المختلفة، والتي قد تتضمن العديد منها أدوات مسح موجودة مسبقا. وبالنسبة للبلدان التي تدرج الأسئلة المتعلقة بأمن حيازة الأراضي بالفعل في أدوات المسح الحالية، ينبغي أن تكون الوحدة بمثابة قائمة مرجعية لتوسيع أو تنقية هذه الأسئلة.[5]

ونظرا لتصميمات المسح المختلفة التي يمكن دمج هذه الوحدة فيها، تم تصميم إصدارات متعددة من الوحدة للسماح بإدراجها بسهولة في عدد من السيناريوهات المختلفة. ويعتمد تحديد الإصدار، والذي جرت مناقشته بمزيد من التفاصيل أدناه، على ما إذا كان:

-1 فرد واحد يبلغ نيابة عن أفراد الأسرة الآخرين (نهج المستجيب بالوكالة) أو يتم سؤال كل فرد على حده عن حقوق حيازته للأراضي (نهج المستجيب الذاتي)

-2 يتم جمع البيانات على مستوى قطع الأراضي أو على مستوى الأسرة / المزرعة.

وبينما يعد **النهج الأفضل هو الحصول على بيانات على مستوى قطع الأراضي ونهج الابلاغ الذاتي** (انظر المربع 1)، إلا أنه قد لا يكون هذا ممكنا بسبب قيود الوقت والميزانية التي تعمل في ظلها معظم المسوحات متعددة الموضوعات.

وتسلط الأقسام التالية الضوء على المكونات الرئيسية لتنفيذ الوحدة، والتي يجب مراعاتها من أجل جمع البيانات بنجاح لكلا المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1. أولا، تتم مناقشة متطلبات التخصيص الخاصة بالسياق تليها مناقشة نقدية حول اختيار المستجيب. وأخيرا، يتم تحديد وحدات الاستبيان المختلفة وتقديم دليل لكل سؤال على حده.

4 على سبيل المثال، لن يكون التعداد الزراعي مسحا موصى به لدمج الوحدة نظرا لاقتصار العينة على الأسر الزراعية. وسيؤدي ذلك إلى حذف أي أسر غير زراعية من حساب المؤشر 1-4-2. ومع ذلك، يمكن طرح الأسئلة الخاصة بالمؤشر 5-أ-1 في الإحصاء الزراعي. وإذا تم القيام بذلك بعناية، فقد يكون من الممكن حساب المؤشرين باستخدام مسحين مختلفين في نفس الدولة، اعتمادا على تمثيل العينات. (على سبيل المثال، من المناسب إمكانية استكمال بيانات من مسح زراعي تمثيلي على المستوى الوطني ببيانات من مسح آخر يمثل جميع الأسر غير الزراعيةعلى المستوى الوطني).

5 عند تعديل الأسئلة في أداة استبيان حالية للتطابق مع أسئلة الوحدة المقترحة وتحديدا في حالة فرق الحصر، يجب أن يدرك الممارسون أن التغييرات في سؤال ما من جولة تنفيذ إلى أخرى قد تؤثر على قابلية البيانات للمقارنة عبر الموجات. كما يجب أن يتم التوضيح في الوثائق والبيانات أنه تم تعديل السؤال (باستخدام اسم متغير مختلف للسؤال المعدل، على سبيل المثال).

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الصورة © البناء العربي / غلام عباس مرزاقي

01 تخصيص الوحدة والبيانات الوصفية الخاصة بكل دولة

01

بينما تم تصميم الوحدة لتكون عالمية بقدر الإمكان، إلا أن الاختلاف في ترتيبات حيازة الأراضي والسياق الثقافي والأطر التنظيمية عبر البلدان وداخلها على سبيل المثال، سيتطلب حتما درجة من التخصيص مع الحرص على ضمان قابلية المقارنة. وبالتالي، قبل الذهاب إلى الميدان، يجب على ممارسي المسح أن يبحثوا بعناية في البيانات الوصفية اللازمة للسياق المحدد الذي سيصب مباشرة في الاستبيان.

وستؤكد أداة البيانات الوصفية هذه على الاتساق في التعريفات عبر البلدان وتوثق التعديل الخاص بكل دولة، وعلى هذا النحو، ينبغي إطلاقها جنبا إلى جنب مع البيانات. وتتمثل الوظيفة الأساسية للبيانات الوصفية في تحديد أنواع الوثائق المعترف بها قانونا، نظرا لأن هذه سمة مهمة لحساب هذه المؤشرات. وستختلف البيانات الوصفية من دولة إلى أخرى ، وبالتالي، يجب إطلاقها جنبا إلى جنب مع حساب مؤشر الشفافية. ويجب مراجعة البيانات الوصفية بانتظام وتحديثها في حالة حدوث تغييرات في الأطر التنظيمية.

وينبغي أن تشمل البيانات الوصفية الخاصة بكل دولة، والتي يعدها مكتب الإحصاء الوطني أو أي وكالة منفذة أخرى، على الأقل:

1- قائمة شاملة بجميع أنواع الحيازة المعمول بها في الدولة
2- قائمة شاملة بالوثائق المتعلقة بحيازة الأراضي، مع تحديد الوثائق التي تعتبرها الحكومة معترف بها قانونا
3- صور من الوثائق المعترف بها قانون
4- تعريف سياق محدد لحقوق نقل الملكية
5- الروابط بين المسح والبيانات الإدارية، إن وجدت

وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة لتعديل السياق من حيث رموز الاستجابة لبعض الأسئلة مثل الوحدات التقليدية لمساحة الأراضي. وللحصول على مزيد من المعلومات[6] ، يرجى الرجوع إلى دليل دراسة قياس مستويات المعيشة حول قياس مساحة الأراضي في المسوحات الأسرية. وفي الدليل التالي الخاص بكل سؤال على حده، تتم الإشارة إلى احتياجات التخصيص.

6 جيرو كارلتو، سيدني غورلاي، سيوبان موراي، ألبرتو زيزا. مقياس مساحة الأرض في المسوحات المنزلية: دليل تجريبي وإرشادات عملية لجمع البيانات بشكل فعال". يوليو 2016. متوفر على الإنترنت

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الصورة © النساء الريفيات حول العالم / توماس جرينتوود

02 اختيار المستجيب

02

تهدف خيارات وحدة الاستبيان التي يتم تقديمها في القسم التالي لجمع البيانات اللازمة لمؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1 إلى جمع البيانات حول أفراد معينين من الأسرة، مصنفة حسب الجنس. وعلى هذا النحو، يصبح تحديد المستجيب / المستجيبين لوحدة الاستبيان ممارسة غير تافهة. وهل يمكن لأحد أفراد الأسرة الإجابة بدقة نيابة عن أفراد الأسرة الآخرين فيما يتعلق بالملكية وحقهم في حيازة الأراضي وأمن الحيازة؟ وهل يمكن أن تختلف حوافز المستجيب بالوكالة عن تلك التي لدى الشخص المعني، مما يؤدي إلى ردود متباينة؟ وهل يمكننا (وهل يجب علينا) مقابلة كل فرد مباشرة؟

وفي حين أن كلا الخيارين – البلاغ عن طريق الاستجابة بالوكالة والاستجابة الذاتية - يوفران معلومات مفيدة، إلا أن الفرق يستحق التمييز. وما لم نكن مستعدين أن نفترض أن كل فرد في الأسرة يواجه ظروفا مشابهة وأن أفراد الأسرة يتشاركون المعلومات، فإن مقابلة رب/ربة الأسرة أو الفرد الأكثر دراية لن تقدم في كثير من الأحيان رؤى موثوقة حول الواقع الذي يعيشه أفراد آخرون من أفراد أسرته/أسرتها. وفي حالة المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1، على سبيل المثال، إذا تمت مقابلة رب الأسرة المعيشية حول حالة حيازة زوجته، فيجوز له تقديم إجابات متحيزة بخصوص زوجته لأنه لا يعرف شيئا عن وثيقة خاصة بها.

وعندما يتعلق الأمر بتصورات أمن الحيازة، فإن الرأي ضد المستجيبين بالوكالة يكون أقوى. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون المستجيب بالوكالة على دراية بمدى قلق زوجته بشأن أمن حيازتها إذا كان لا يعترف تماما بالديناميكيات المزعجة مع صهرها، أو قد يرفض الإبلاغ عن قلق زوجته من انعدام أمن حيازتها بسبب العنف المنزلي. وباختصار، قد تجمع المسوحات التي تعتمد على المستجيبين بالوكالة بيانات متحيزة حول وثائق الأراضي وتقدم رؤى محدودة حول تصورات أمن الحيازة.

ولدعم هذه النقطة بشكل تجريبي، قام كيليك وويلان (2016) بدراسة مجموعة البيانات الجزئية حول الملكية حقوق حيازة الأصول، وقدموا دليلا على تأثيرات مشوهة للمستجيب بالوكالة بناء على تحليل التجربة المنهجية بشأن قياس ملكية الأصول من منظور جنساني(MEXA)[7]. وتشير النتائج المستخلصة من هذه الدراسة والنتائج الناشئة عن المسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية في ملاوي (IHS4) لعام 2016/2017 والمسح المتكامل الفرقي للأسر المعيشية (IHPS) لعام 2016، بقوة إلى فوائد مقابلة أفراد الأسرة البالغين في مقابلات فردية محددة والاستعلام مباشرة عن ملكيتهم الشخصية وحقوق الأصول بالنسبة لجودة البيانات (يرجى الرجوع إلى المربع الأول). كما تم دعم هذه التوصيات من خلال دعوات سابقة لجمع البيانات حول الملكية والحقوق في الأصول على المستوى الفردي (غرون وآخرين، 2005، ودوس وآخرين، 2011، 2017) والبحوث المنهجية التي أُجريت بموجب مبادرة الأدلة والبيانات من أجل المساواة بين الجنسين (التي ستصدر عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة قريباً).

7 أدارات التجربة المنهجية بشأن قياس ملكية الأصول من منظور جنساني مكتب الإحصاء الأوغندي، في إطار الشراكة بين مبادرة الأدلة والبيانات من أجل المساواة بين الجنسين (EDGE) ومبادرة الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة (LSMS) التابعة للبنك الدولي. وكانت التجربة المنهجية بشأن قياس ملكية الأصول من منظور جنساني أول الدراسات التجريبية السبع التي تدعمها مبادرة الأدلة والبيانات من أجل المساواة بين الجنسين وتنفذها المكاتب الإحصائية الوطنية المعنية التي أبلغت بالمبادئ التوجيهية الدولية بشأن القياس الفردي لملكية الأصول والتحكم بها.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

المربع الأول: النتائج الرئيسية للمسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية في ملاوي (IHS4) لعام 2016/2017 والمسح المتكامل الفرقي للأسر المعيشية (IHPS) لعام 2016

في عام 2016، نفذ مكتب الإحصاء الوطني في ملاوي (1) المسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية في ملاوي (IHS4) لعام 2017/2016 – وهو مسح مقطعي تمثيلي على المستوى الوطني يضم 12.480 أسرة ، و(2) والمسح المتكامل الفرقي للأسر المعيشية (IHPS) لعام 2016 – وهو مسح طولي لـ 2500 أسرة تم متابعتها منذ عام 2010.

وكان المسح المتكامل الفرقي للأسر المعيشية (IHPS) هو أول مبادرة للدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة (LSMS) من النوع الأسري الذي يحاول إجراء مقابلة مع كل فرد من أفراد الأسرة البالغين على انفراد بشأن ملكيتهم الشخصية وحقوقهم في حيازة الأصول. وأجريت المقابلات الفردية (1) بعد تقديم جميع الاستبيانات المطبقة، و(2) في وقت واحد إن أمكن و(3) مع وجود تطابق بين الجنسين بين القائمين على التعداد والمستجيبين. وفيما يتعلق بالمسكن (شاملا قطع الأراضي السكنية) والأراضي الزراعية، قام المسح المتكامل الفرقي للأسر المعيشية بتقديم اصدارات معدلة من وحدات الاستبيان التي تم تطويرها كجزء من التجربة المنهجية بشأن قياس ملكية الأصول من منظور جنساني (كيليك وموبلان، 2016) مباشرة فيما يتعلق بالملكية وحق حيازة مسكن وكل قطعة أرض زراعية للمستجيبين بشكل شخصي وحصري ومشترك، حسب الاقتضاء. وفي المقابل، اتبع المسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية النهج التقليدي (أي العمل كالمعتاد) في إجراء مقابلة مع أحد أفراد الأسرة الأكثر دراية، والذي قد يكون مختلف حسب قطع الأراضي ويكون الفرد الذي يقدم معلومات عن ملكية أفراد الأسرة وحقوقهم في كل قطعة.

ويوفر التنفيذ الموازي للمسح المتكامل الفريقي الأسر المعيشية والمسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية فرصة لتقييم آثار إجراء مقابلات على المستوى الفردي مقابل نهج العمل كالمعتاد بشأن قياس ملكية الأراضي والحق في ملكيتها بين أفراد الأسرة البالغين. ويفيد تقرير كيليك وموبلان وكولوال (سيصدر قريباً) بالنتائج المستخلصة من هذه التحليلات، والتي تركز على الاختلافات بين المسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية والمسح المتكامل الفريقي للأسر المعيشية في متغيرات المستوى الفردي التي تستوعب الإصدارات الشاملة والحصرية والمشتركة من (1) الملكية المبلغ بها والاقتصادية والموثقة و(2) حقوق (البيع والتوريث بشكل مستقل) للأراضي الزراعية. وضمن عينة المسح المتكامل الفريقي للأسر المعيشية على وجه التحديد، يقارن المؤلفون أيضا المعلومات المقدمة من مختلف المستجيبين في نفس الأسرة فيما يتعلق بالمجموعة نفسها من قطع الأراضي الزراعية التي يتم تحديدها بشكل فريد عبر مقابلات متعددة واستكشاف دوافع الاختلافات (داخل الأسرة) في الإبلاغ على مستوى القطع. وتقدم النتائج وتجربة التنفيذ إرشادات حول الفرص والتبادلات المعنية ونطاق مكاتب الإحصاء الوطنية لإنتاج بيانات عالية الجودة ضمن القيود الحالية المفروضة.

02 اختيار المستجيب

ويجد المؤلفون أنه بالنسبة للأراضي الزراعية، فإن تنفيذ نهج العمل كالمعتاد في إجراء مقابلات مع المستجيبين (كما في المسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية)، مقارنة بإجراء مقابلات شخصية مع أفراد الأسرة البالغين (كما هو الحال في المسح المتكامل الفريقي للأسر المعيشية، يؤدي إلى زيادة في حصرية الرجال المبلغ بها و/ أو الملكية الاقتصادية، مع بعض الآثار السلبية على الملكية المبلغ بها / الاقتصادية المشتركة لكل من الرجال البالغين والنساء البالغات. كما يؤدي اتباع العمل كالمعتاد إلى انخفاض كبير في الملكية المشتركة المبلغ بها و/أو الاقتصادية للمرأة. وعلى العكس من ذلك، بالنسبة لحقوق البيع والتوريث، يؤدي نهج العمل كالمعتاد إلى زيادة لكل من الرجال والنساء، مدفوعة بتأثير إيجابي بشأن الإبلاغ عن الحقوق المشتركة. ونظرا لأن مؤشر 5-أ-1 يتكون من هذين الحقين (بالإضافة إلى الملكية الموثقة التي يكون معدل حدوثها ضئيل تقريبا في سياق ملاوي)، فإن نهج العمل كالمعتاد يزيد القيمة المقدرة لهذا المؤشر لكل من الذكور والاناث. ويرجع هذا الاختلاف في النتائج الخاصة بالملكية وحقوق الملكية جزئيا على الأقل إلى تصميم الاستبيان. وفيما يتعلق بتطبيق نهج العمل كالمعتاد، يسمح المسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية، وفقا للممارسة السائدة في مسوحات من نوع آخر، للمستجيبين بالإبلاغ عن أي فرد بالغ من أفراد الأسرة لديه حق معين بصرف النظر عن ملكيته المبلغ بها أو الموثقة. وفي المقابل، في المسح المتكامل الفريقي للأسر المعيشية، لم يكن أفراد الأسرة البالغين قد أجابوا على الأسئلة المتعلقة بحقوقهم الشخصية إذا لم يكونوا قد أبلغوا عن أنفسهم كأصحابها. ولوضع هذا في السياق، لم يكن تسعة بالمائة من أفراد الأسرة البالغين، الذين تم تحديدهم على أن لهم الحق في البيع في بيانات المسح المتكامل الرابع للأسر المعيشية، ضمن المالكين المبلغ بهم.

وفي النهاية، لفهم الديناميكيات داخل الأسرة التي تقوم عليها النتائج بشكل أفضل، يقوم كيليك وميلان وكولوال (سيصدر هذا التقرير قريبا) بفحص الاختلافات في إبلاغ الأزواج على القطع الزراعية نفسها. ومن بين الأزواج الذين تمت مقابلتهم كجزء من المسح المتكامل الفريقي للأسر المعيشية، وجدوا اتفاقا كبيرا في الإبلاغ عن الملكية وحق حيازة القطع الزراعية المبلغ بها. ومع ذلك، عندما تكون هناك اختلافات، فإن المؤشرات التي تشير إلى وضع الأسرة المعيشية الأكبر للمرأة (رئاسة الأسر، والعمر، وزواج الأمهات، وبصفة خاصة كونها صانع القرار الرئيسي بشأن المحاصيل) ترتبط ارتباطا إيجابيا بسيناريوهات الاختلاف حيث تنسب المرأة على الأقل بعض وضع الملكية لنفسها.

ويقدم المؤلفون، بشكل عام، دليلا إضافيا لممارسي المسح للابتعاد عن جمع المعلومات حول ملكية الأراضي والحقوق باستخدام النهج التقليدي لمقابلة أكثر أفراد الأسرة دراية. وبالتوازي مع ذلك، يسلطون الضوء على كيفية تحديد وتفسير مختلف حقوق الملكية وتفسيرها بشكل مختلف من قبل المستجيبين (لاسيما في سياق الملكية والحقوق المشتركة) - وهو مجال من البحوث المستقبلية التي قد تؤدي إلى تنقية وحدات الاستبيان الموصى بها والبروتوكولات الميدانية.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

وبالنظر إلى هذه الحجج، فإن النهج المعياري الذهبي لاختيار المستجيبين بهدف جمع البيانات اللازمة لمؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1 هو إجراء مقابلات مع كل أفراد الأسرة البالغين[8] أو عينة فرعية يتم اختيارها عشوائيا من أفراد الأسرة البالغين (مع خيار إجراء مقابلة مع أحد أفراد الأسرة المختارين عشوائياً) حول حقوقهم في الحيازة (أي نهج المستجيبين الذاتيين)[9] . وستعمل هذه البدائل على ضمان عينة فردية غير منحازة وممثلة من المستجيبين. ويرجى ملاحظة أن إجراء المقابلات مع جميع أفراد الأسرة البالغين سيوفر قيمة تحليلية أكثر من إجراء المقابلات مع مجموعة فرعية عشوائية فقط من الأفراد البالغين، لكن الاختيار العشوائي للأفراد البالغين كاف لحساب المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير العمل الميداني النوعي إلى أنه من المستحسن أن تتم المقابلات الفردية وحدها وأن يتم ضمان وجود تطابق بين الجنسين بين المستجيب والقائم على التعداد كلما أمكن ذلك. وفي حالة إجراء مقابلات فردية متعددة لكل أسرة، ينبغي مراعاة إجراء المقابلات الفردية داخل الأسرة بطريقة متزامنة (شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، سيصدر قريبا).

ويدرك كل من القائمين على الرعاية والوكالات المساهمة في مؤشري أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1 أن ضمان متابعة النهج الموصى به لاختيار المستجيبين سيتطلب مشاركة وثيقة مع بناء القدرات بنظام الإحصاء الوطني ومجتمع المسح الأوسع نطاقا.

وتتمثل التحديات الرئيسية المرتبطة بتنفيذ مقابلات مع المستجيبين الذاتيين في مدى توافر المستجيبين الفرديين، لاسيما في المناطق الحضرية، والمتطلبات الإضافية الخاصة بالوقت. لذلك، قد يتطلب الأمر موارد إضافية.

وفي بعض الحالات، قد تؤدي قيود الوقت والميزانية إلى قيام وكالات تنفيذ المسح باستخدام المستجيبين بالوكالة الذين يبلغون نيابة عن أفراد الأسرة الآخرين والحفاظ على نهج «العمل كالمعتاد». ومن المعروف أن هذا النهج يؤدي إلى بعض التحيزات. ومع ذلك، هناك خطوات منخفضة التكلفة يمكن اتخاذها لتحسين اختيار المستجيب. ففي حالة وجود أداة مسح على مستوى قطع الأراضي، على سبيل المثال، يوصى باتباع نهج «المقابلة الجماعية» قبل تقديم الوحدة، حيث تلتقي مجموعة من جميع أفراد الأسرة البالغين المتاحين معا لتحديد أي فرد من أفراد الأسرة من بين مجموعة المستجيبين المتاحة «الأكثر دراية» بشأن كل قطعة. وفي هذا النهج، لن تتم مقابلة نفس المستجيب بالضرورة حول كل قطعة أراضي. وينبغي تسجيل هوية المستجيب في الوحدة لتتبع من يبلغ عن لكل قطعة، كما هو معتاد في استبيانات دراسة قياس مستويات المعيشة التابعة للبنك الدولي.

وتلخيصا لما سبق، **تتمثل استراتيجية اختيار المستجيبين الموصى بها في استخدام المستجيبين الذاتيين**، مع اتباع نهج المستجيب بالوكالة الذي يتم تنفيذه بعناية كبديل فقط عندما يكون نهج المستجيب الذاتي غير ممكن. كما يجب أن تشير وثائق المسح إلى النهج الذي تم استخدامه وأي تفاصيل إضافية حول كيفية تنفيذه.

وفي الأقسام التالية، سيتم تقديم إصدارات متعددة من الوحدة التي تتوافق مع الاستراتيجيات المختلفة لاختيار المشاركين.

8 لأغراض الرصد العالمي، يجب تعريف "البالغين على أنهم من هم بعمر 18 عاما أو أكبر. وبالنسبة للرصد الخاص بكل دولة، ينبغي استخدام التعاريف القانونية الوطنية لـ "البالغين".

9 يمكن تنفيذ التوزيع العشوائي باستخدام طريقة كيش، كما وصفها كيش (1965). وفي سياق تنفيذ المسح المستند إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية، يمكن معالجة الاختيار العشوائي لأفراد الأسرة البالغين للمقابلات الفردية تلقائيا من خلال تطبيق لجنة الخدمة المدنية الدولية، مما يلغي الحاجة إلى الاعتماد على طريقة التوزيع العشوائي اليدوي.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

صورة © البنك الدولي/تشوكا ساها

03 مستوى جمع البيانات: مستوى قطع الأراضي أو «أي أراضي»

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

بالإضافة إلى قضايا اختيار المستجيبين التي جرت مناقشتها أعلاه، قد تختلف مسوحات الأسر أيضا في المستوى الذي يتم فيه جمع البيانات المتعلقة بالأراضي. وتقوم بعض المسوحات بجمع بيانات الأراضي على مستوى القطع، بينما يقوم البعض الآخر بجمع هذه البيانات على مستوى الأسرة فقط. فعلى سبيل المثال، تقوم المسوحات الخاصة بالأسر المعيشية التي تركز على الزراعة بجمع البيانات على مستوى قطع الأراضي. أي أنه يتم جمع البيانات بشكل منفصل عن كل قطعة أرض، تُعرف عادة بأنها قطعة متجاورة من الأرض ذات حيازة موحدة وخصائص مادية. ونظرًا لأن أمن الحيازة يمكن أن يتغير عبر القطع، فإننا نوصي بشدة بجمع البيانات باستخدام النهج القائم على مستوى القطع حيث أنه يعطي معلومات مفصلة، يحتمل أن تكون أكثر دقة نظرا لأنه لا يتعين على المستجيبين مقارنة أو تلخيص الردود الخاصة بالقطعة. ويسمح تفصيل البيانات على مستوى القطع، بدلا من كونه على مستوى المزرعة أو الأسرة المعيشية، بوضع المؤشرات لمختلف المجموعات الفرعية من قطع الأراضي والأفراد، بما في ذلك نظام الحيازة ونوع الحيازة واستخدام الأراضي ومساحة الأراضي والخصائص الأخرى للأراضي. وبالإضافة إلى إبلاغ حساب المؤشرين 1-4-2 و 5-أ- 1، تحمل بيانات حيازة الأراضي على مستوى القطع قيمة تحليلية كبيرة، لاسيما فيما يتعلق بتحليل الإنتاجية الزراعية. ويتطلب جمع البيانات على مستوى القطع جمع قائمة قطع الأراضي، وهي قائمة من القطع التي تملكها أو تستخدمها الأسرة ولها أسماء فريدة من نوعها ورموز تعريف بحيث يمكن مطابقة قطع الأراضي عبر وحدات الاستبيان.

ويعرض القسم أدناه وحدات مصممة لجمع البيانات على مستوى القطع، وكذلك المسوحات التي لا يتم فيها جمع البيانات على مستوى القطع.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الصورة © مؤسسة كيرو/مجتمع الأمم المتحدة

04 تنفيذ الوحدة

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

يجب النظر في الاستبيان الذي يتم فيه دمج الوحدة المقترحة، إن أمكن. وتتضمن العديد من المسوحات الخاصة بالأسر المعيشية التي تركز على الزراعة قائمة كاملة بقطع الأراضي في الاستبيان، بينما يطلب الكثيرون فقط من المستجيبين الإبلاغ عن معلومات على مستوى الأسرة بأكملها. كما قد تختلف استراتيجيات اختيار المستجيب اعتمادا على الاستبيان. ويتم مناقشة هذين الموضوعين بمزيد من التفاصيل أدناه.

وفي بعض الحالات، مثل مسح القوى العاملة أو مسح الأسر المعيشية دون أي معلومات عن حيازة الأراضي، تعتبر إضافة الوحدة الكاملة هي الطريقة الأكثر فاعلية وملاءمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه إذا تم دمج الأسئلة في أداة مسح قائمة، فقد تكون هناك حاجة إلى خلط الأسئلة المقترحة في الوحدات أدناه من أجل استيعاب الاستبيان الذي تقوم بدمجه بشكل مناسب. فعلى سبيل المثال، إذا تم الدمج في مسح للأسر المعيشية متعدد الموضوعات يتضمن بالفعل قائمة قطع أراض زراعية، ولكن ليس مسحا للأراضي غير الزراعية، فإنه يمكنك استخدام قائمة القطع الزراعية الحالية وإضافة قائمة أخرى للأراضي غير الزراعية، أو توسيع نطاق قائمة القطع الحالية. والمهم هو محتوى الأسئلة في الوحدات وأنواع الأراضي التي تدار من أجلها وليس استخدام الوحدات في وحدة منفصلة كما هو موضح في هذه الوثيقة.

لقد تم تصميم الاستبيان لتنفيذ المقابلات الشخصية بمساعدة الورق (PAPI) للوصول إلى أوسع نطاق. ومع ذلك، سيتم إنشاء إصدار إلكتروني من الاستبيان من جانب الجهات الراعية لاستخدامه في المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر (CAPI). وسيتم إنشاء الاستبيان الإلكتروني باستخدام منصة المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر ذات الوصول المفتوح الخاصة بالبنك الدولي، حلول المسح (Solutions.worldbank.org)، وسيتم إتاحتها للجمهور. ويمكن تخصيص تطبيق المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر من الوحدة الأساسية عند الضرورة. ويوصى بتنفيذ الوحدة عبر المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر لأن ذلك يمكن أن يقلل من أخطاء إدخال البيانات ويسمح بمزيد من المراجعة الفورية للبيانات وتحليلها ويمكّن من الاستخدام السريع لمساعدات الصور (التي يمكن أن تحسن جودة البيانات).

وفي ما يلي، تتم مناقشة العوامل التي يجب مراعاتها في الاختيار الأمثل للوحدة، بما في ذلك خيارات اختيار المستجيبين ومناقشة مفصلة حول الخيارات المختلفة لتصميم الوحدة.

04 تنفيذ الوحدة

(أ) خيارات وحدة الاستبيان

تم توفير خمسة إصدارات من وحدة الاستبيان. وتعتمد الوحدة المناسبة لمسح معين على ما يلي: (1) نهج اختيار المستجيب، (2) ما إذا كان المسح يجمع البيانات على مستوى القطع من عدمه، (3) ما إذا كان المسح الحالي يتضمن قائمة القطع من عدمه. ويمكن استخدام شجرة القرارات الموجودة في الشكل (1) لتوجيه اختيار الإصدار المناسب بناء على هذه الخصائص الثلاث. وتجدر الإشارة إلى أن كل إصدار من الوحدة يفترض وجود قائمة أفراد أسرة معيشية منفصلة وانعكاس جنس كل فرد من أفراد الأسرة في تلك القائمة.

وعند اختيار أي إصدار من إصدارات وحدة الاستبيان لاستخدامه، يكون القرار الأول بشأن اختيار المستجيب. فإذا تم تنفيذ نهج المستجيب الذاتي، يجب أن تصاغ الأسئلة بحيث تتناول فقط المستجيب مباشرة، بدلاً من تناول جميع أفراد الأسرة من خلال المستجيب بالوكالة. وحيثما كان ذلك ممكنا، يُنصح بتنفيذ نهج المستجيب الذاتي. وتم تصميم الإصدارات 1 و2 و3 لجمع بيانات المستجيبين الذاتيين، بينما تم تصميم الإصدارين 4 و5 لاتباع نهج المستجيب بالوكالة.

ويتعلق القرار الثاني برغبة و/ أو جدوى جمع البيانات على مستوى القطع، حيث تجمع الإصدارات 1 و2 و4 البيانات على مستوى القطع. ولا تجمع الإصدارات 3 و5 البيانات على مستوى القطع، وبدلاً من ذلك، تقوم تلك الإصدارات بتجميع جميع الأراضي التي يملكها أو يحتفظ بها المستجيب المحدد على مستوى أفراد الأسرة.

وسيسمح استخدام نهج «أي قطعة أراضي» المتبع في الإصدارين 3 و5 بحساب المؤشرات الإجمالية ولكنه لن يسمح بتصنيف المؤشرات بالنسبة للمجموعات الفرعية المختلفة (كنوع الحيازة على سبيل المثال).

وتسمح الوحدة بانعكاس البسط لكلا المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1. وحيث أن مقام المؤشر 1-4-2 هو إجمالي السكان البالغين، فإن هذا المؤشر لا يتطلب سوى تحديد عمر أفراد الأسرة. أما مقام المؤشر 5-أ-1 فهو عدد الأفراد الذين يعيشون في أسر زراعية وبالتالي يتطلب هذا المؤشر تقديم مجموعة من أسئلة الفحص من أجل تحديد الأسر الزراعية وتحديد المقام المقابل (انظر الملحق الثاني).

إذا تم إدراج الوحدة في استبيان حيث توجد قائمة القطع، فإنه يمكن استخدام قائمة القطع الحالية لتقصير وحدة حيازة الأراضي عن طريق (1) التحكم في تعريفات القطع وأسمائها أو تعديلها، و(2) باستخدام البيانات التي تم جمعها في قائمة القطع أو تضمين الأسئلة في قائمة القطع التي لا تتأثر بشدة أو لا تختلف من جانب المستجيب (مثل نظام الحيازة أو نوع الوثيقة المعترف بها قانونا). وتم تصميم الإصدار الأول ليتم تضمينه في الاستبيانات التي لا تحتوي على قائمة القطع الحالية، وبالتالي يجمع قائمة كاملة من القطع التي يملكها أو يحتفظ بها المستجيب المحدد. كما يجب استخدام الإصدار الثاني عند إدراج الوحدة في استبيان حيث توجد قائمة كاملة للقطع.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الشكل (1): شجرة القرارات الخاصة باختيار الإصدار

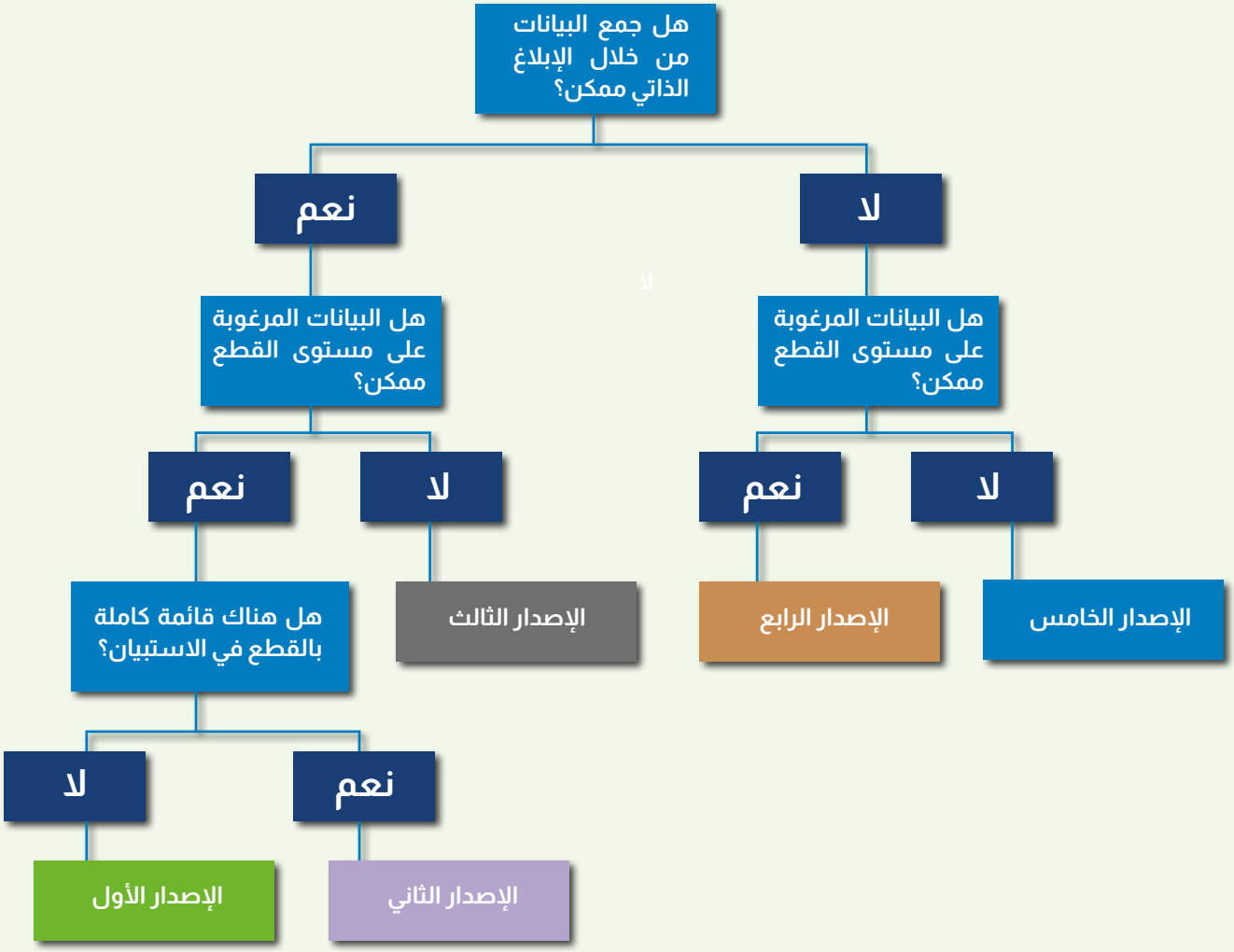

04 تنفيذ الوحدة

وباختصار:

الإصدار الأول: البيانات على مستوى القطع، نهج المستجيب الذاتي، لا توجد قائمة قطع في مكان آخر. يفترض القائمة المنفصلة لأفراد الأسرة التي تسجل جنس الفرد، يتم تقديمها من أجل (أ) فرد واحد أو أكثر تم اختيارهم عشوائيا أو (ب) جميع أفراد الأسرة البالغين.

الإصدار الأول: البيانات على مستوى القطع، نهج المستجيب الذاتي، يفترض قائمة القطع في مكان آخر والتي يمكن أن تعدل إما إلى (أ) مقابلة فرد واحد أو أكثر تم اختيارهم عشوائيا أو (ب) مقابلات مع جميع أفراد الأسرة البالغين، يفترض القائمة المنفصلة لأفراد الأسرة مع الجنس.

الإصدار الأول: البيانات على مستوى القطع، نهج المستجيب بالوكالة، لا توجد قائمة قطع في مكان آخر. يفترض القائمة المنفصلة لأفراد الأسرة مع الجنس.

الإصدار الأول: البيانات على مستوى القطع، نهج المستجيب بالوكالة، لا توجد قائمة قطع في مكان آخر. يفترض القائمة المنفصلة لأفراد الأسرة مع الجنس.

الإصدار الأول: البيانات على المستوى الفردي، نهج المستجيب بالوكالة، لا يتم الإبلاغ به على مستوى القطع.

ولكل إصدار مزاياه وعيوبه. وتم بالفعل توضيح التحيز المحتمل الذي قد يحدث عن طريق السماح بالمستجيبين بالوكالة. ولا يجب استخدام الإصدارين الثالث والخامس، وهما الوحدات التي لا تُجمع فيها بيانات مستوى القطع، إلا عندما لا يكون الإصداران الآخران ممكنين. وتوفر هذه الإصدارات الخاصة معلومات إضافية محدودة للتحليل وتصميم السياسات. وفي الواقع، لا تزال تسمح بحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1، لكنها لا تسمح بتصنيف المؤشرات حسب أي شيء آخر غير الجنس. وقد تنسجم هذه الإصدارات بسهولة أكبر مع مجموعة واسعة من مسوحات الأسر التي لا تجمع عادة البيانات الزراعية (وبالتالي قد لا تكون على استعداد لاستيعاب البيانات على مستوى القطع)، مثل المسوحات الديموغرافية والصحية والمسوحات متعددة المؤشرات أو مسوحات الإيرادات والنفقات دون وحدة زراعية.[10]

(ب) دليل الأسئلة

يعد تنفيذ وحدات الاستبيان المرفقة بديهيا إلى حد ما، إلا أنه يوصى بتقديم تدريب مناسب قبل تنفيذه، كما يتم إصدار دليل للقائم بالتعداد لتوجيه عملية جمع البيانات، بما في ذلك صور الوثائق المعترف بها قانونا المستخدمة. وتوجد ملاحظات توضيحية مفصلة عن كل سؤال أدناه، والتي يمكن استخدامها لتطوير هذه الأدلة. وعندما يكون التخصيص ضروريا، تتم الإشارة إلى ذلك. كما يجب تلاوة الأسئلة بالكامل على مسامع المستجيبين. ويتم توفير دليل للقائم بالتعداد (لا يتم تلاوته) بحروف كبيرة وتوضيح أنماط التخطي بعلامة السهم «>>».

وتوجد إرشادات حول كل إصدار من الاستبيانات أدناه. ويتم وصف جميع الأسئلة للإصدار الأول، والذي يعمل أيضا كوحدة أساسية للإصدارين الثاني والرابع (حيث يتم ملاحظة التعديلات الخاصة بالإصدار). كما أن الإصدار الثالث موصوف بالكامل. أما الإصدار الخامس فهو عبارة عن تعديل للإصدار الثالث، ويتم شرح التعديلات من هذا الإصدار.

10 يجب توخي الحذر عند تضمين هذه الوحدة في المسح الديموغرافي أو المسح متعدد المؤشرات لأن هذه المسوحات توزع الأسئلة على مجموعة محدودة من المستجيبين بناء على فئة عمرية محددة مسبقا، وهذا سيؤدي إلى قيود على قابلية المؤشرات للمقارنة.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الإصدار الأول: البيانات على مستوى القطع مع وجود المستجيب الذاتي

يجمع الاصدار الأول قائمة كاملة من قطع الأراضي، تعمل على افتراض أن قائمة القطع ليست متاحة بالفعل في أي مكان آخر في الاستبيان الذي تتم إضافة هذه الوحدة إليه. وهي مصممة لنهج المستجيب الذاتي، حيث يبلغ الأفراد بالأصالة عن أنفسهم فقط، وليس نيابة عن الآخرين.

السؤال (0): السؤال (0) هو سؤال تنقية لتحديد ما إذا كان هذا الفرد يحتاج إلى تقديم هذه الوحدة. وإذا كان الفرد لا يمتلك أو ليس لديه حقوق استخدام لأي من قطع الأراضي، بغض النظر عن استخدام الأراضي، فلن يتم تقديم الوحدة.

السؤال (1): يجب أن تحتوي قائمة القطع على جميع قطع الأراضي التي للمستجيب المحدد حقوق استخدام فيها أو يمتلكها في وقت المقابلة. وبدلا من ذلك، يمكن تحديد تاريخ محدد لمسح معين. وينطبق هذا الخيار بشكل خاص عند إجراء العمل الميداني على مدار فترة زمنية طويلة (مثل تصميم العمل الميداني المتداول لمدة 12 شهر). كما يجب أن تكون القطعة الأولى المدرجة في القائمة هي القطعة التي تقيم عليها الأسرة، إذا كان الفرد المختار يمتلك حقوق الاستخدام في تلك القطع أو يمتلكها.

كما يجب أن يكون اسم القطعة فريد من نوعه لكل قطعة، حيث سيتم استخدامه للإشارة إلى القطع المحددة خلال الفترة المتبقية من الوحدة. وفي حالة المسوحات الفريقية، أو المسوحات ذات الزيارات المتعددة، يجب تجنب أسماء القطع التي تشير على سبيل المثال إلى محصول جرت زراعته، لأن ذلك الاسم قد يتغير مع مرور الوقت.

السؤال (2): تم تضمين مساحة القطع في الوحدة للسماح بتصنيف المؤشرات أو إجراء تحليل أكثر تعمقا للبيانات (كمساحة الأراضي التي يمتلكها الرجال والنساء على سبيل المثال). كما ينبغي جمع تقدير المزارعين لمساحة القطع بالنسبة لجميع القطع. وبالإضافة إلى ذلك، يُنصح بشدة بقياس قطع الأراضي باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) حيثما كان ذلك ممكنا، حيث تشير الدلائل الحديثة إلى التحيز المنهجي في تقديرات المزارعين لمساحة الأراضي (كارليتو وآخرين، 2016). ويجب تخصيص وحدات مساحة الأرض لكي تناسب سياق الدولة.

السؤال (3): يتم استخدام نوع الاستحواذ على القطع كسؤال تنقية للأسئلة التالية، مما يسمح بأقصى قدر من الكفاءة في تخطي الأسئلة حيثما أمكن ذلك. وتتم مراجعة رموز الاجابة في ضوء سياق الدولة.

السؤال (4): يتم استخدام نوع حيازة الأراضي لتقسيم المؤشر 1-4-2. وتتم مراجعة رموز الاجابة في ضوء سياق الدولة.

السؤال (5): يتم استخدام القطع لتحديد الأراضي الخاضعة للمؤشر 5-أ-1، والتي تتعلق بالأراضي الزراعية (وبالتالي التركيز على الأراضي الزراعية والرعوية). وفي بعض الحالات، مثل عندما يتم تأجير الأرض، قد لا يكون الاستخدام الفعلي معروفا، ومن ثم إدراج الاجابة «لا أعرف». ومع ذلك، حيثما أمكن، يجب تسجيل الاستخدام الفعلي للأرض.

السؤال (6): تسعى هذه الوحدة فقط إلى تحديد حيازة الوثائق التي تم تحديدها مسبقا ليتم الاعتراف بها قانونا في السياق المحدد. وبالتالي، السؤال (6) يستفسر عن حيازة الوثائق الصادرة عن وكالة (وكالات) حكومية معينة أو المسجلة فيها. وتم تضمين أمثلة من الوثائق ذات الصلة في السؤال لتوفير السياق إلى المستجيب وتوضيح أن الوثائق الأخرى غير سندات الملكية هي وثائق ذات صلة.

04 تنفيذ الوحدة

الإصدار الأول: البيانات على مستوى القطع مع وجود المستجيب الذاتي

ويجب تعديل الوكالة (الوكالات) الحكومية والوثائق النموذجية المضمنة في السؤال على المستوى القطري. يرجى الرجوع إلى القسم أعلاه بشأن البيانات الوصفية للحصول على إرشادات حول تحديد ما سيتم تصنيفه على أنه معترف به قانونا.

السؤال (7): إذا كانت الإجابة على السؤال (6) هي «نعم ، يتم الإجابة على السؤال (7) لتسجيل النوع المحدد من الوثائق التي تمتلكها الأسرة، وإذا كان اسم المستجيب مدرجا في كل وثيقة كمالك / صاحب حق الاستخدام. وإذا كان المستجيب مدرجا فقط في الوثيقة كشاهد، على سبيل المثال، لا ينبغي الإشارة إليه على أنه مالك/ صاحب حق الاستخدام.

ويجب تعديل خيارات الاجابة على مستوى الدولة لتضمين جميع الوثائق المعترف بها قانونا (كما هو محدد من خلال إعداد البيانات الأولية قبل المسح). وينبغي إدراج عقود الإيجار ذات الشكل، طالما أن الحقوق محمية قانونا.

ولتقليل الأخطاء في تسمية الوثائق وتصنيفها، يجب إنشاء أداة مساعدة للصور تحتوي على صورة لجميع الوثائق المعترف بها قانونا وعرضها على المستجيب. ويتم دمج تكامل الوسائل المرئية (مثل صورة لوثيقة فعلية أو صورة بالفاكس) في تطبيق المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر، ولكن يمكن أيضا دمجه في المقابلات الشخصية التقليدية بمساعدة الورق.

وتساهم الأسئلة (6) و(7) بشكل مشترك في حساب المؤشرين 1-4-2 و 5-أ-1، من خلال تحديد وجود وثائق معترف بها قانونا والأفراد المدرجين صراحة في تلك الوثائق.

السؤال (8): يجسد السؤال (8) الحق في بيع القطع. وتم صياغة السؤال لطرح سؤال محدد حول حق المستجيب في البيع، إما بمفرده أو بالاشتراك مع فرد آخر. وتم تخطي هذا السؤال بالنسبة للقطع التي تم الاستحواذ عليها من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من ٣ سنوات) والمشاركة في الأسهم، لأن هذين النوعين من الترتيبات لا يسمحان بحق بيع الأراضي. ويُستخدم حق البيع لحساب المؤشر 5-أ-1 فقط، وهو واحد من البدائل الثلاثة التي تبلغ المؤشر 5-أ-1.

السؤال (9): يستفسر السؤال (9) عن الحق في توريث قطع الأراضي. وتم صياغة السؤال لطرح سؤال محدد حول حق المستجيب في التوريث، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع فرد آخر. وفي هذا الصدد، يتم تعريف التوريث على أنه القدرة الفعلية على نقل الحقوق في القطعة، سواء أثناء الحياة أو بعد الوفاة. وتم تخطي هذا السؤال بالنسبة للقطع التي تم الاستحواذ عليها من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة فيها، لأن هذين النوعين من الترتيبات لا يسمحان بالحق في توريث الأراضي. ويعد الحق في توريث الأراضي أحد البدائل الثلاثة التي تبلغ المؤشر 5-أ- 1 وهو أحد السؤالين المستخدمين لحساب المؤشر الفرعي الثاني للمؤشر 1-4-2.

السؤال (10): يحدد هذا السؤال احتمال أن يفقد المستجيب حقوق الملكية / الاستخدام غير الطوعي بالنسبة للقطع في السنوات الخمس المقبلة. وتتم الإجابات على مقياس من 1 إلى 5، حيث ١ غير محتمل على الإطلاق و5 محتمل للغاية. ويجب أن تكون الإجابات محددة فيما يتعلق بالحقوق الفردية للمستجيب في قطعة الأرض وليس حقوق الأسرة. ويستخدم هذا السؤال، إلى جانب السؤال (9)، لحساب المؤشر الفرعي الثاني من المؤشر 1-4-2.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الإصدار الثاني: البيانات على مستوى القطع مع وجود المستجيب الذاتي، قائمة القطع ترحل التغذية من قائمة القطع الحالية

الإصدار الثاني هو نسخة مختصرة من الإصدار الأول. ويُستخدم عندما يتم بالفعل تضمين قائمة القطع في جزء منفصل من الاستبيان، على الأرجح باستخدام مستجيب بالوكالة. لذلك، يتم تنظيمه بحيث يتم إجراء تغذية مسبقة لقائمة القطع، بما في ذلك تحديد القطع واسمائها من وحدة المستجيب بالوكالة إلى وحدة المستجيب الذاتي من أجل تمكين المطابقة بين هذه الوحدة وقائمة القطع. وتفترض هذه الوحدة أنه تم انعكاس الأسئلة 1 و2 و3 و4 و5 من الإصدار الرابع (وحدة المستجيب بالوكالة على مستوى القطع) في قائمة القطع. ويمكن تقديم الإصدار الثاني إلى أحد المستجيبين الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي أو جميع البالغين في الأسرة بشكل فردي (يتم إستكمال وحدة واحدة لكل فرد بالغ).

وينبغي توخي الحذر عند دمج هذه الوحدة في مسح حالي، حيث تتطلب التغذية المسبقة بالمعلومات من قائمة القطع الكاملة التي يتم الإجابة عليها من قِبل المستجيب بالوكالة تفكيرا إضافيا. واعتمادا على إعداد الاستبيان، سيكون أيضا من الضروري إجراء تغذية مسبقة للأسئلة (مع الإجابات) من وحدة المستجيب بالوكالة وليس فقط هوية القطعة واسمها. وتكون الإجابات عن الأسئلة الواردة في الوحدة البديلة (أي الأسئلة من 1 إلى 5 في الإصدار الرابع) مفيدة في ما يلي: (1) مساعدة المستجيب الذاتي الفردي في تحديد القطعة (حيث قام فرد مختلف من أفراد الأسرة بتسمية القطع)، (2) تيسير أنماط التخطي المناسبة (على سبيل المثال، تخطي السؤالين 5 و6 في الإصدار الثاني إذا تمت مشاركة القطع، وتم طلب معلومات المشاركة هذه في الوحدة البديلة). وقد يختار المستجيبون الذاتيون تغيير المعلومات التي تم تغذيتها مسبقا من الإصدار الرابع، إذا اعتبروها غير صحيحة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى المستجيب الذاتي الفردي خيار إضافة قطع إضافية من تلك الأراضي التي قد يكون تم حذفها أثناء استكمال قائمة القطع الأولية، سواء عن قصد أو عن غير قصد.

السؤال (0): السؤال (0) هو سؤال تنقية لتحديد ما إذا كان هذا الفرد يحتاج إلى تقديم هذه الوحدة. وإذا كان الفرد لا يمتلك أو ليس لديه حقوق استخدام لأي من قطع الأراضي، بغض النظر عن استخدام الأراضي، فلن يتم تقديم الوحدة.

السؤال (1): يجب تغذية اسم القطعة ورمز التعريف مسبقا من قائمة القطع الكاملة. ويعد هذا أمرا ضروريا لضمان إمكانية مطابقة القطع عبر الوحدات، حيث لا يتم طرح جميع الأسئلة المطلوبة في هذه الوحدة الخاصة بالمستجيب الذاتي. وقد يكون من المفيد أيضا تغذية الأسئلة والإجابات مسبقا بالنسبة للأسئلة 1-5 في الإصدار الرابع، قائمة القطع التي أبلغ عنها المستجيب بالوكالة (انظر الملحوظة أعلاه).

السؤال (2): يجب طرح السؤال (2) بشأن جميع القطع التي تم إجراء تغذية مسبقة لها من قائمة القطع الكاملة. وسيحدد ذلك القطع التي يجب أن يتم تقديمها في الوحدة.

السؤال (3): يرجى مراجعة السؤال (6) في الإصدار الأول

السؤال (4): يرجى مراجعة السؤال (7) في الإصدار الأول

السؤال (5): يرجى مراجعة السؤال (8) في الإصدار الأول

السؤال (6): يرجى مراجعة السؤال (9) في الإصدار الأول

السؤال (7): يرجى مراجعة السؤال (10) في الإصدار الأول

04 تنفيذ الوحدة

الإصدار الثالث: البيانات على المستوى الفردي، مع وجود مستجيب ذاتي، لايوجد تقسيم للقطع

كما هو موضح أعلاه، يختلف الإصدار الثالث عن الإصدارات الأخرى من حيث أنه لا يجمع البيانات المصنفة لكل قطعة أرض. وبدلا من ذلك، فإنه يستفسر عن إجمالي حيازة الأراضي لفرد معين. وهكذا تم تصميم الوحدة بحيث يتم طرح سؤال لكل فرد، سواء كان فردا من أفراد الأسرة البالغين الذين تم اختيارهم عشوائيا أو فرد متكرر بالنسبة لجميع أفراد الأسرة البالغين، مرة واحدة فقط (صف واحد لكل فرد). ويتم تضمين أسئلة أقل في هذا الإصدار لأنه لا يمكن معالجة السمات المتعلقة بالقطع مثل المساحة والاستحواذ ونظام الحيازة، في هذا المستوى من جمع البيانات. وتتكرر الأسئلة المتعلقة بالأراضي الزراعية والأراضي غير الزراعية لأن التمييز بين الاثنين ضروري لحساب المؤشر 5-أ-1.

السؤال (1): يجب تسجيل هوية الفرد الذي يتم تقديم الوحدة له، لأنها تتوافق مع قائمة الأسرة.

السؤال (2): تستفسر الأسئلة 2-7 عن الأراضي الزراعية على وجه التحديد. ويعتبر السؤال (2) بمثابة سؤال تنقية لتحديد ما إذا كان الفرد يمتلك أو لديه حقوق استخدام في أي أراضي زراعية. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تم استئجار أي أراض يمتلكها أو يستحوذ عليها المستجيب ولكن يتم استخدامها للأغراض الزراعية، فإنه يجب أن تكون الإجابة «نعم». وإذا كان الفرد لا يملك أو ليس لديه حقوق استخدام لأي أراضي زراعية، فتكون الإجابة «لا» والانتقال إلى السؤال (8).

السؤال (3): يتوافق السؤال (3) مع السؤال (6) في الإصدار الأول. ومع ذلك، في هذه الحالة لن يتم طرح السؤال على مستوى القطع. وإذا كان هناك وثيقة معترف بها قانونا لأي أرض زراعية مملوكة أو مستحوذ عليها من قبل المستجيب (سواء بشكل مشترك أو بمفرده)، يكون الرد «نعم».

السؤال (4): يتوافق السؤال (4) مع السؤال (7) في الإصدار الأول. ويجب أن يتم سرد أنواع محددة من الوثائق المعترف بها قانونا لجميع الأراضي الزراعية التي يملكها أو يحتفظ بها المستجيب. وبالإضافة إلى ذلك، يرجى الإشارة إلى ما إذا كان المستجيب مدرجا في الوثيقة كمالك/ له حق الاستخدام.

ويجب أن تُعرض على المستجيب صورة مساعدة تحتوي على أمثلة لجميع الوثائق المعترف بها قانونا.

السؤال (5): يتوافق السؤال (5) مع السؤال (8) في الإصدار الأول. ومع ذلك، في هذا الإصدار، يتم طرح السؤال حول جميع الأراضي الزراعية التي يملكها أو يحتفظ بها المستجيب بشكل إجمالي. وإذا كان للمستجيب الحق في بيع أي من الأراضي الزراعية (سواء بمفرده أو بالاشتراك مع فرد آخر)، يكون الرد «نعم».

السؤال (6): يتوافق السؤال (6) مع السؤال (9) في الإصدار الأول. ومع ذلك، في هذا الإصدار، يتم طرح السؤال حول جميع الأراضي الزراعية التي يملكها أو يحتفظ بها المستجيب بشكل إجمالي. وإذا كان للمستجيب الحق في توريث أي من الأراضي الزراعية (سواء بمفرده أو بالاشتراك مع فرد آخر)، يكون الرد «نعم».

السؤال (7): يتوافق السؤال (7) مع السؤال (10) في الإصدار الأول. ومع ذلك، في هذا الإصدار ، يتم طرح السؤال حول جميع الأراضي الزراعية التي يملكها أو يحتفظ بها المستجيب بشكل إجمالي. وإذا تباينت احتمالية فقد قطع الأراضي الزراعية المختلفة التي يحتفظ بها المستجيب بشكل غير طوعي، فينبغي أن تشير الاجابة إلى أكبر احتمال في جميع قطع الأراضي الزراعية.

الأسئلة من 8 إلى 13:

تستفسر الأسئلة 8-13 عن الأراضي غير الزراعية التي يملكها أو يحتفظ بها المستجيب. وتتطابق الأسئلة مع الأسئلة من 2 إلى 7.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الإصدار الرابع: البيانات على مستوى القطع مع وجود مستجيب بالوكالة محتمل

يشبه الإصدار الرابع إلى حد كبير الإصدار الأول. وتتم صياغة العديد من الأسئلة بالطريقة نفسها ويجب اتباع الدليل المذكور أعلاه ضمن الإصدار الأول. ويتمثل الفرق الأساسي بين الإصدارين في أن الإصدار الرابع مصمم لنهج المستجيب بالوكالة، وبالتالي فإنه يتم جمع البيانات بشأن جميع القطع التي يملكها أي فرد من أفراد الأسرة أو يمتلك حقوق استخدامها، ومن المتوقع أن يبلغ المستجيب بالوكالة عن من لديه أو يمتلك حقوق الاستخدام في الأسرة، ويكون اسمه (أسماءهم) مدون على الوثائق، وله الحق في البيع / التوريث وخلافه. ولذلك، وعند الاقتضاء، يتم إعادة صياغة الأسئلة على أن تكون «أي فرد من أفراد الأسرة»، بدلا من المستجيب المحدد كما هو الحال في الإصدار الأول.

السؤال (0): السؤال (0) هو سؤال تنقية لتحديد ما إذا كان هذا الفرد يحتاج إلى تقديم من جانب هذه الوحدة. وإذا كان الفرد لا يمتلك أو ليس لديه حقوق استخدام لأي من قطع الأراضي، بغض النظر عن استخدام الأراضي، فلن يتم تقديم الوحدة.

هوية المستجيب:

هوية المستجيب هي هوية الفرد الذي يبلغ عن قطعة الأرض المعنية، والمسجلة من قائمة الأسرة. ويجب أن يكون المستجيب أكثر أفراد الأسرة دراية بكل قطعة. ولذلك، قد يختلف المستجيب بالنسبة لكل قطعة.

ويجب تحديد المستجيب الأمثل من خلال مناقشة بين القائم بالتعداد وجميع أفراد الأسرة البالغين (أو أكبر عدد ممكن منهم) قبل بدء الوحدة. وخلال هذا الاجتماع يجب تسجيل قائمة القطع وتحديد المستجيب الأمثل لكل منها.

السؤال الأول: يجب أن تحتوي قائمة القطع على جميع القطع التي يمتلك أي فرد من أفراد الأسرة حقوق الاستخدام فيها أو يمتلكها في وقت المقابلة. وبدلا من ذلك، يمكن تحديد تاريخ محدد لمسح معين. وينطبق هذا الخيار بشكل خاص عند إجراء العمل الميداني على مدار فترة زمنية طويلة (مثل تصميم العمل الميداني المتداول لمدة 12 شهر). كما يجب أن يكون القطعة الأولى المدرجة في القائمة هي القطعة الذي تقيم عليها الأسرة.

ويجب أن يكون اسم القطعة فريدا من نوعه بالنسبة لكل قطعة، حيث سيتم استخدامه للإشارة إلى القطع المحددة خلال الفترة المتبقية من الوحدة. وفي حالة المسوحات الفريقية، أو المسوحات ذات الزيارات المتعددة، يجب تجنب أسماء القطع التي تشير على سبيل المثال إلى محصول جرت زراعته، لأن ذلك الاسم قد يتغير مع مرور الوقت.

السؤال (2): يرجى الرجوع إلى السؤوال (2) في الإصدار الأول.

السؤال (3): يرجى الرجوع إلى السؤوال (3) في الإصدار الأول

السؤال (4): يرجى الرجوع إلى السؤوال (4) في الإصدار الأول

السؤال (5): يرجى الرجوع إلى السؤوال (5) في الإصدار الأول

السؤال (6): يحدد السؤال (6) مالك (مالكي) أو من له (لهم) حق الاستخدم في القطعة، حسب ما أبلغ به المستجيب. وقد يتم سرد العديد من أفراد الأسرة، حيث أن الملكية المشتركة / حق الاستخدام المشترك أمر شائع.

04 تنفيذ الوحدة

الإصدار الرابع: البيانات على مستوى القطع مع وجود مستجيب بالوكالة محتمل

السؤال (7): تسعى هذه الوحدة فقط إلى تحديد حيازة الوثائق التي تم تحديدها مسبقا ليتم الاعتراف بها قانونا في السياق المحدد. ولذلك، فإن السؤال (7) يسأل عن حيازة الوثائق الصادرة عن أو المسجلة في وكالة (وكالات) حكومية معينة. ويتم تضمين أمثلة من الوثائق ذات الصلة في السؤال لتوفير السياق للمستجيب وتوضيح أن الوثائق الأخرى غير سندات الملكية ذات صلة.

يجب تعديل الوكالة (الوكالات) الحكومية والوثائق النموذجية المضمنة في السؤال وفقا لسياق الدولة. يرجى مراجعة القسم أعلاه في البيانات الوصفية للحصول على إرشادات حول تحديد ما سيتم تصنيفه على أنه معترف به قانونا.

السؤال (8): إذا كانت الإجابة على السؤال (7) هي «نعم»، فيتم الإجابة على السؤال (8) لتسجيل النوع المحدد من الوثائق التي تحتفظ بها الأسرة، وأسماء أفراد الأسرة المحددين في كل منها. ويجب تعديل خيارات الاجابة على مستوى الدولة لتضمين جميع الوثائق المعترف بها قانونا (كما هو محدد من خلال إعداد البيانات الأولية قبل المسح). كما ينبغي إدراج عقود الإيجار ذات الشكل، طالما أن الحقوق محمية قانونا.

ولتقليل الأخطاء في تسمية الوثائق وتصنيفها، يجب إنشاء أداة مساعدة للصور تحتوي على صورة لجميع الوثائق المعترف بها قانونا وعرضها على المستجيب. يتم دمج الوسائل المرئية (مثل صورة الوثيقة الفعلية أو صورة الفاكس) في تطبيق المقابلات الشخصية بمساعدة الكمبيوتر، ولكن يمكن أيضا دمجها في المقابلات الشخصية بمساعدة الورق التقليدية.

السؤال (9): تم إدراج الحق في بيع القطع في السؤالين (9) و(10). ويعد السؤال (9) بمثابة سؤال تنقية، ويسأل عما إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في بيع قطعة الأرض، سواء بمفرده أو بشكل مشترك. أي إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في البيع سواء كان ذلك بمفرده أو بموافقة / توقيع فرد آخر سواء داخل أو خارج الأسرة. ويجب أن تكون الاجابة «نعم». وتم تخطي هذا السؤال عن القطع المستحوذ عليها من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في الأسهم، لأن هذه الأنواع من الترتيبات لا تسمح ببيع الأراضي. وتُستخدم الأسئلة المتعلقة بحق البيع لحساب المؤشر 5-أ-1 فقط، لأن حق البيع هو أحد البدائل الثلاثة التي تبلغ المؤشر 5-أ-1.

السؤال (10): يتم إدراج رموز التعريف الخاصة بأفراد الأسرة الذين لديهم الحق في بيع القطع. وإذا كان هناك أي أعضاء خارجيين لهم الحق في البيع، فيتم إدراج الرمز وفقا لذلك. وتم تخطي هذا السؤال بالنسبة للقطع المستحوذ عليها من خلال الإيجارات القصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في الأسهم، لأن هذه الأنواع من الترتيبات لا تسمح ببيع الأراضي.

الجزء الثاني - جمع البيانات من خلال وحدة استبيان منسقة

الإصدار الرابع: البيانات على مستوى القطع مع وجود مستجيب بالوكالة محتمل

السؤال (11): تم إدراج الحق في توريث القطع في السؤالين (10) و(11). ويعد السؤال (10) بمثابة سؤال تنقية، ويسأل عما إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في توريث قطعة الأرض، سواء بمفرده أو بشكل مشترك. أي إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في التوريث سواء كان ذلك بمفرده أو بموافقة / توقيع فرد آخر سواء داخل أو خارج الأسرة، فيجب أن تكون الاجابة «نعم». وتم تخطي هذا السؤال بالنسبة للقطع التي تم الاستحواذ عليها من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في المحصول. وفي هذا الصدد، يتم تعريف التوريث على أنه القدرة على نقل الحقوق في القطعة سواء أثناء الحياة أو بعد الوفاة. ويعد الحق في توريث الأراضي بمثابة أحد البدائل الثلاثة التي تبلغ المؤشر 5-أ-1 وهو أحد السؤالين المستخدمين لحساب المؤشر الفرعي (2) للمؤشر 1-4-2.

السؤال (12): يتم ذكر رموز التعريف لأفراد الأسرة الذين لديهم الحق في توريث القطع. وإذا كان هناك لأي أفراد خارجيين الحق في التوريث، فيتم إدخال الرمز وفقا لذلك. وتم تخطي هذا السؤال بالنسبة للقطع التي تم الاستحواذ عليها من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في المحصول.

السؤال (13): يحدد السؤال (13) احتمال فقدان حقوق الملكية / الاستخدام غير الطوعي للقطعة خلال السنوات الخمس القادمة. وتتم الإجابات على مقياس من 1 إلى 5، حيث 1 غير محتمل على الإطلاق و5 محتمل للغاية.

ويتم طرح هذا السؤال حول كل مالك / فرد له حق استخدام بشكل منفصل والذي تم تحديده في السؤال (6) (ولكن طرح جميع الأسئلة على نفس المستجيب على مستوى القطع). وتسمح هذه الصيغة للسؤال باحترام الأمن داخل الأسرة، مثل النقل غير الطوعي للحقوق من أفراد الأسرة من الإناث إلى أفراد الأسرة من الذكور، على الرغم من أن عمليات النقل غير الطوعي داخل الأسرة هذه قد لا يتم الإبلاغ عنها عند استخدام المستجيبين بالوكالة. وبالنسبة للقطع التي يتم الاستحواذ عليها من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات)، سيتم طرح السؤال عن احتمالية الفقدان غير الطوعي في المدة المتبقية من العقد.

04 تنفيذ الوحدة

الصورة © منظمة الأغذية والزراعة/ليفي يوسف وعمر زرال منتفوم

الإصدار الخامس: البيانات على المستوى الفردي مع وجود مستجيب بالوكالة، لا يوجد تقسيم للقطع

هناك شبه كبير جدا بين الإصدار الخامس والإصدار الثالث من حيث أنه يجمع البيانات على المستوى الفردي. ومع ذلك، تم تصميم الإصدار الخامس لنهج المستجيب بالوكالة. ولا يزال ينبغي طلب هذه الوحدة لكل فرد من أفراد الأسرة البالغين المختارين (إما جميع الأفراد البالغين أو الأفراد البالغين الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي، وفقا لاستراتيجية المسح)، ولكن قد لا يكون المستجيب الفرد هو نفس المستجيب. ويجب إجراء تغذية مسبقة لأسماء أفراد الأسرة البالغين في الوحدة من قائمة الأسرة.

السؤال (1): يجب تسجيل هوية الفرد الذي يتم تقديم الوحدة له، لأنها تتوافق مع قائمة الأسرة. وتم تصميم هذه الوحدة للسماح بالمستجيبين بالوكالة، لذلك قد لا يكون المستجيب معادلا للشخص الذي يتم السؤال عنه.

الأسئلة (2-13):

تتوافق الأسئلة من (2) إلى (13) مباشرة مع الأسئلة من (2) إلى (13) في الإصدار الثالث. والفرق هو أن السؤال له إطار لكي يسأل عن «[الاسم]» (الفرد المحدد الذي يتم طرح السؤال حوله) بدلاً من «أنت» (وهو المستجيب في الإصدار الثالث).

المراجع

المراجع

كارلتو جي، غورلاي إس، موراي إس، زيزا إيه (2016). قياس مساحة الأراض في المسوحات الأسرية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

دوس سي، آر (2017). اشتمال مطالبات العدالة والكفاءة للتنمية الدولية. المجلة الكندية لدراسات التنمية، 1-5.

دوس سي، ديري سي دي، أودود إيه دي، سواميناثان إتش، ساشتيرا جيه واي، لاهوتي آر، باه بواتنج دبليو، بوكاي يادوم إل، كونتريراس جيه، تويمان جيه، كاتانزاتي زد (2011). الفجوات في الأصول والثروات بين الجنسين: أدلة من إكوادور وغانا وكارناتاكا بالهند، بنغالور: المعهد الهندي للإدارة في بنغالور، 2.

منظمة الأغذية والزراعة (2012). الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة (2016). ما وراء الملكية: تتبع التقدم المحرز بشأن حقوق المرأة في الأراضب في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة (2017). البرنامج العالمي للتعداد الزراعي 2020. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة (2017). الخطوط توجيهية بشأن جمع البيانات الخاصة بالمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس والجنس في المسوحات الزراعية الوطنية. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

كراون سي، غوبتا جي آر، كيس إيه (2005). اتخاذ الإجراءات: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. مسح الكرة الأرضية (إيرثسكان).

كيليك تي، مويلان إتش (2016). التجربة المنهجية في قياس ملكية الأصول من منظور جنساني (MEXA): تقرير فني. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. متاح على: الموقع http://siteresources.worldbank.org/INTLSMS/Resources/3358986-1423600559701/MEXA_Technical_Report. pdf.

كيليك تي، مويلان إتش، كولوال جي (سيصدر قريبا). «معرفة الوضع الحالي بشأن الأراضي (مصنف حسب الجنس): تأثير اختيار المستجيبين للمسح على قياس ملكية الأرض والحقوق فيها». ورقة عمل حول سياسة البنك الدولي البحثية.

كيش، إل (1965). أخذ العينات المسح.

شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة (سيصدر قريبا). مبادئ توجيهية لإنتاج إحصاءات عن ملكية الأصول من منظور جنساني. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات. نيويورك: شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة.

الصورة © منظمة الأغذية والزراعة/ جيب طومسون

الملحق الأول

الملاحق

لفهم الفروق الدقيقة بين المؤشرات بشكل كامل، ينبغي تحديد المفاهيم التالية:

الفرد البالغ:

لأغراض الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، يجب تعريف «الفرد البالغ» بأنه من في سن 18 عاما فما فوق. أما بالنسبة للرصد على المستوى القُطري، يجب استخدام التعريف القانوني الوطني «للفرد البالغ».

الأراضي الزراعية:

وفقا للتصنيف الذي اقترحه التعداد العالمي للزراعة 2020 (WCA 2020)، تُعتبر الأرض "أرضا زراعية" وفقا لاستخدامها (منظمة الأغذية والزراعة، 2017). وتشمل تشمل الأراضي الزراعية على وجه الخصوص ما يلي:

- الأراضي قيد المحاصيل المؤقتة[11]
- الأرض قيد المروج والمراعي المؤقتة[12]
- الأرض البور مؤقتا[13]
- الأراضي قيد المحاصيل الدائمة[14]
- الأرض قيد المروج والمراعي الدائمة[15]

نظرا لأن المؤشر 5-أ- 1 يركز على الأراضي الزراعية، فإنه يستبعد جميع أشكال الأراضي التي لا تعتبر «زراعية»[16]. ويمكن إجراء استثناء للمزارع إذا أُعتبر أن لها دور مهم في اقتصاد الأسرة والأمن الغذائي.

السكان الزراعيون:

لا يوجد تعريف رسمي للسكان الزراعيين. ومع ذلك، بالنسبة لنطاق مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1، يتم تعريف السكان الزراعيين على أنهم جميع الأفراد البالغين الذين يعيشون في أسر زراعية - أي الأسر التي تدير الأراضي لأغراض زراعية و/ أو تربية و/أو العناية بالماشية في الأشهر الاثنا عشر الماضية، بغض النظر من الوجهة النهائية للإنتاج. ولا تعتبر الأسر التي يعمل أفرادها في الزراعة من خلال العمل مقابل أجر «أسر زراعية». يرجى الرجوع إلى الملحق الثاني

حقوق نقل الملكية:

يُعرَّف نقل الملكية بأنه القدرة على نقل ملكية الأرض حياة الفرد أو بعد الوفاة. ويعتبر الحق في البيع والتوريث حقوقا موضوعية بدلا من الإعلان البسيط المستجيب عنه بشأن حقوق حيازة الأراضي، خاصه:

- يشير حق البيع إلى قدرة الفرد على نقل ملكية الأرض المعنية بشكل دائم مقابل نقود أو مزايا عينية

- يشير حق التوريث إلى قدرة الفرد على نقل ملكية الأرض إلى أشخاص آخرين بعد وفاته، أو عن طريق وصية مكتوبة أو وصية شفهية (إذا تم الاعتراف بها في السياق المحدد) أو من خلال الميراث بلا وصية، عندما لا يترك المتوفى وصية. وفي وحدة المسح هذه، يتم استخدام "التوريث" لوصف نقل ملكية الأرض بالوفاة وفي الحياة دون تعويض نقدي أو عيني.

11 تُعرَّف بأنها "جميع الأراضي المستخدمة للمحاصيل ذات دورة نمو تقل عن سنة واحدة" (WCA 2020). وتشمل المحاصيل المؤقتة جميع المحاصيل التي يجب أن تحصد أو تزرع بعد كل محصول لإنتاج جديد (مثل الحبوب). وتم توفير القائمة الكاملة للمحاصيل المصنفة "مؤقتة" في التعداد العالمي للزراعة 2020، صفحة 165 (http://www.fao.org/3/a-i4913e.pdf).

12 تُعرَّف بأنها الأراضي التي تمت زراعتها منذ أقل من خمس سنوات باستخدام محاصيل عشبية أو علف للقص أو المراعي.

13 عندما يتم الاحتفاظ بالأراضي الصالحة للزراعة دون زراعة لمدة عام زراعي واحد على الأقل بسبب دوران المحاصيل أو لأسباب أخرى، مثل استحالة زراعة محاصيل جديدة، يتم تعريفها على أنها الأراضي البور مؤقتا. ولا تشمل هذه الفئة الأراضي التي لم يتم زراعتها في وقت المسح ولكن سيتم حرثها وزراعتها قبل نهاية السنة الزراعية.

14 المساحة المزروعة بمحاصيل طويلة الأجل لا تحتاج إلى إعادة زراعة كل عام، مثل الفواكه والثمار الجوزية وبعض أنواع المحاصيل المنشطة وخلافه.

15 الأرض المزروعة بمحاصيل العلف العشبية أو التي تُترك كأراضي براري أو أراضي رعي لأكثر من خمس سنوات.

16 هي الأراضي الواقعة قيد المباني الزراعية والمزارع والغابات والأراضي الحرجية الأخرى، والمساحة المستخدمة في تربية الأحياء المائية وغيرها من المناطق التي لم تصنف على خلاف ذلك.

ويتم الاستحواذ على الحق في التوريث على نطاق أوسع من الحق في البيع. وفي الواقع، في حين أن الحق في البيع لا ينطبق في بعض البلدان والمجتمعات التقليدية حيث لا يمكن بيع الأرض، لا يزال الحق في التوريث قائما.

حوكمة الأراضي:

القواعد والعمليات والهياكل التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأراضي واستخدامها (ونقل ملكيتها)، وكيفية تنفيذ تلك القرارات والطريقة التي تتم بها إدارة المصالح المتضاربة في الأراضي. وتوفر الدول اعترافا قانونيا بحقوق الحيازة من خلال السياسات والقانون وخدمات إدارة الأراضي، وتحدد فئات الحقوق التي تعتبر رسمية.

الوثائق المعترف بها قانونا:

يشير ذلك إلى تسجيل ونشر المعلومات حول طبيعة وموقع الأرض والحقوق وأصحاب الحقوق في شكل معترف به من قبل الحكومة وبالتالي يعتبر رسمي.

الملكية:

تُعرّف الملكية على أنها توفر للمستحوذ على الأرض مجموعة كاملة من الحقوق، بما في ذلك الحق في حيازة الأرض واستبعادها واستخدامها ونقل ملكيتها. ومع ذلك، في النظم التي تكون الدولة هي المالك للأرض، يشير المصطلح إلى حيازة الحقوق التي تشبه الملكية في نظام الملكية الخاصة، مثل عقود الإيجار طويلة الأجل وحقوق الإشغال والإيجار أو الاستخدام الممنوحة من الدولة، غالبا لعدة عقود، وتكون قابلة للتحويل. وفي هذه السياقات، من الأنسب التحدث عن «حقوق الحيازة» بدلاً من «الملكية».

مفهوم ضمان الحيازة:

يشير مفهوم ضمان الحيازة إلى تصور الفرد لاحتمال فقدانه لحقوقه في الأرض بشكل غير طوعي. وتشمل التهديدات التي قد تؤثر على تصور فرد ما لأمن الحيازة، على سبيل المثال لا الحصر، الأحداث المتعلقة بالطبيعة والصدمات الاقتصادية أو الصحية والنزوح بسبب الاستثمارات الحكومية أو الخاصة في الأراضي، والنزاعات العائلية وخلافه.

الحيازة:

كيفية حصول الناس والمجتمعات وغيرها على إمكانية الحصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية (بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات) التي تحددها وتنظمها المجتمعات من خلال نظم الحيازة. وتحدد أنظمة الحيازة من يمكنه استخدام أي من الموارد وطول المدة وتحت أي ظروف. وقد تعتمد نظم الحيازة على سياسات وقوانين مكتوبة وكذلك على عادات وممارسات غير مكتوبة. ولا يوجد أي حق حيازة مطلق، بما في ذلك الملكية الخاصة. وتعد جميع حقوق الحيازة مقيدة بحقوق الآخرين والتدابير التي تتخذها الدول للأغراض العامة (الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، 2012).

تصنيف الحيازة:

يعتبر تصنيف الحيازة خاص بكل دولة ويشير إلى فئات حقوق الحيازة مثل الحقوق العرفية والتأجير والحقوق العامة والملكية الحرة. ويمكن الاحتفاظ بالحقوق بشكل جماعي أو مشترك أو فردي وقد تشمل عنصر أو أكثر من عناصر مجموعة الحقوق (الحق في الحيازة والتحكم والاستبعاد والتمتع والتصرف).

الملحق الثاني

تحديد السكان الزراعيين

يركز المؤشر 5-أ-1 على قياس الفوارق بين الجنسين في حقوق حيازة الأراضي الزراعية. ونظرا لأن الأراضي الزراعية تشمل أراضي المحاصيل والمروج والمراعي، فإن هذا المؤشر مناسب للأسر التي تدير الأراضي و/ أو تربي أو ترعى الماشية. ونتيجة لذلك، يتكون السكان المرجعيون للمؤشر5-أ-1 من جميع الأفراد البالغين الذين يعيشون في أسر تدير الأراضي لأغراض زراعية و/ أو تربى الماشية على مدار الاثنا عشر شهرا الماضية، بغض النظر عن الغرض النهائي من الإنتاج. ويتم استبعاد الأسر التي لا تدير الأراضي لأغراض زراعية أو تربى الماشية من السكان المرجعيين لأن سبل عيشهم ليست مرتبطة بالزراعة، وبالتالي فإن امتلاك حقوق حيازة الأراضي الزراعية ليس ذو صلة.

ويتم استبعاد الأسر التي يعمل أفرادها في القطاع الزراعي فقط كعمال مقابل أجر من السكان المرجعيين لأن هؤلاء الأفراد يشاركون في قطاع الزراعة كموظفين ويجب عدم اعتبارهم «محرومين» لمجرد أنهم لا يملكون حقوق حيازة الأراضي. كما يتم استبعاد الأسر التي لديها حقوق حيازة الأراضي الزراعية ولكنها لا تدير الأرض سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال المديرين والعمال مقابل أجر) من السكان المرجعيين، لأن المؤشر يركز على الأسر التي يرتبط رزقها بممارسة الزراعة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للأسر التي تؤجر أراضيها الزراعية. وفي مثل هذه الحالات، تحصل الأسر على دخل من الأراضي الزراعية، ومع ذلك فهي لا تمارس الزراعة.

وبمجرد تصنيف الأسرة المعيشية على أنها «أسرة زراعية»، فإن جميع أفرادها البالغين يعتبرون جزء من السكان الزراعيين بغرض حساب المؤشر 5-أ-1 وبالتالي هم مؤهلون ليكونوا جزءا من المقام[17].

التحقيق في مشاركة الأسر في الزراعة ليس تافها، لأنه:

1- العمل الزراعي غير منتظم إلى حد كبير ويتأثر بشدة بالموسمية، لذلك إذا تبنت أسئلة المسح فترة استرجاع قصيرة، فهناك خطر يتمثل في استبعاد الأفراد العاملين في الزراعة لأنهم لم يمارسوا الزراعة في وقت إجراء المسح أو بسبب إجراء مقابلات معهم خارج الموسم.

2- قد يستغرق العمل الزراعي الكثير من وقت الفرد - وهكذا يكون النشاط الرئيسي - ولكنه ليس بالضرورة المصدر الرئيسي للدخل. لذلك، من الصعب تحديد الخط الفاصل بين تلك الأسر المعيشية والأشخاص غير المشاركين في الزراعة.

3- تُمارس الزراعة في بعض الأحيان فقط أو بشكل أساسي للاستهلاك الذاتي، دون أي توجه سوقي (لذلك، فهي بدون دخل أو بالقليل من الدخل)، وبالتالي لا يُنظر إليها بالضرورة على أنها نشاط اقتصادي. ومع ذلك، فإن المؤشر 5-أ-1 ذو صلة بالأسر التي تمارس الزراعة أساسا لاستهلاكها / استخدامها وكذلك الأسر التي تمارس الزراعة من أجل الربح.

17 إذا تم استخدام نهج المستجيب الذاتي ولم تتم مقابلة سوى بعض (أو واحد) من أفراد الأسرة الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي حول حقوقهم في الحيازة، فإن الأعضاء المحددين فقط هم جزء من المقام. وإذا تم استخدام نهج المستجيب بالوكالة، فإن جميع الأفراد البالغين الذين يعيشون في الأسر الزراعية هم جزء من المقام.

السؤال	الوظيفة
(1) هل كانت هذه **الأسرة** تدير أي **أرض**[18] (1) للأغراض الزراعية خلال الـ 12 شهرًا الماضية؟ 1. ☐ نعم 2. ☐ لا (يرجى الرجوع للسؤال 3)	فحص (الزراعة)
(2) هل تم تنفيذ الزراعة ... (ضع علامة على كل ما ينطبق) 1. ☐ للاستخدام / استهلاك الأسرة؟ 2. ☐ من أجل الربح / التجارة؟ 3. ☐ كعمل مقابل أجر للآخرين؟	يرجى تنقية الأسر المعيشيةمن المقام حيث تتم الزراعة كعمالة مقابل أجر
(3) هل قامت هذه **الأسرة بتربية أو رعاية أي ماشية** (مثل الأبقار والماعز وما إلى ذلك) خلال الـ12 شهرا الماضية؟ 1. ☐ نعم 2. ☐ لا (نهاية الأسئلة)	فحص (الماشية)
(4) تم تربية / رعاية الماشية ... (ضع علامة على كل ما ينطبق) 1. ☐ للاستخدام / استهلاك الأسرة؟ 2. ☐ من أجل الربح / التجارة؟ 3. ☐ كعمل مقابل أجر للآخرين؟	يرجى تنقية الأسر المعيشية حيث يتم تربية / رعاية الماشية فقط كأجر مقابل عمل

(1) بما في ذلك البساتين وحدائق المطابخ

18 بما في ذلك البساتين وحدائق المطابخ

ونتيجة لذلك، عند تحديد الأسر الزراعية، من الضروري صياغة أسئلة بطريقة تقلل من أخطاء الاستبعاد والشمول. وإذا كان المسح الذي تم تضمين هذه الوحدة فيه لا يسمح بالفعل بتحديد الأسر الزراعية (باستخدام التعريف الوارد أعلاه)، يوصى بإدراج مجموعة الأسئلة التالية من أجل تحديد الأسر الزراعية:

تصنف الأسر التي تدير الأراضي لأغراض زراعية و / أو تربي أو ترعى الماشية على مدار الاثنا عشر شهرا الماضية (السؤال 1 = نعم و/ أو السؤال 3 = نعم) إما للاستخدام الخاص أو من أجل الربح (السؤال 2 =1 أو 2 و / أو السؤال 4 = 1 أو 2) على أنها «أسر زراعية». ويحق لجميع الأفراد البالغين في هذه الأسر أن يسألوا عن حقوقهم في الأراضي الزراعية وسيتم إدراجهم في مقام المؤشر الفرعي (أ) من المؤشر 5-أ- 1. وتتسق الأسئلة أعلاه مع تلك المدرجة عادة في تعدادات السكان والمساكن لتحديد الأسر الزراعية بالنسبة للتعدادات الزراعية المستقبلية أو لتحديث أطر المسوحات الزراعية.

وإذا رصدت دولة ما المؤشر 5-أ-1 من خلال مسح وطني للأسر، فمن الضروري فحص الأسر الزراعية وتحديدها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى فحص مسبق وإفراط ، وخاصة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، لاسيما في البلدان / المناطق التي تكون فيها نسبة الأسر المعيشية العاملة في الإنتاج الزراعي منخفضة. وإذا رصدت دولة ما المؤشر 5-أ-1 من خلال المسوحات الزراعية، فليست هناك حاجة إلى الفحص المسبق والإفراط في أخذ العينات، لأن وحدة تحليل هذه المسوحات هي حيازات زراعية وكثيرا ما توجد علاقة فردية في قطاع الأسر بين الممتلكات والأسر.

الإصدار الأول من الاستبيان

05- 01

الصورة © البنك الدولي/تران تاي وا

الإصدار الثاني من الاستبيان 01

الإصدار 1 - البيانات على مستوى قطعة الأرض؛ نهج المستجيب الذاتي؛ لا توجد قائمة للأراضي في مكان آخر؛ يفترض وجود قائمة منفصلة بأفراد الأسرة مع ذكر الجنس؛ مخصصة ل (أ) فرد أو أكثر من الأفراد المختارين عشوائيا أو (ب) جميع أفراد الأسرة البالغين.

تنفيذ / ملاحظات المقابلات الشخصية التي تتم بمساعدة الكمبيوتر	**استخدم "حاليًا" أو اتخذ قرارًا بالموعد على مستوى البلد**	**يتم تخصيص رموز وحدات المساحة المحلية / التقليدية على مستوى البلد**	**رموز يتم تخصيصها على مستوى البلد**	**رموز يتم تخصيصها على مستوى البلد**

الرقم التعريفي لقائمة المستجيبين: _____

السؤال التمهيدي. هل أنت تستخدم أي قطعة أرض أو تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأرض تستخدمها أسرتك أو أسرة أخرى، وبغض النظر عن استخدام الأرض (بما في ذلك الأرض محل السكن والأرض الزراعية والرعوية والحرجية والأراضي المستغلة لأغراض الأعمال / التجارة)؟

نعم ... 1

لا .... 2 >> نهاية الأسئلة ☐

القائم بالتعداد: بعد إنشاء قائمة الأراضي، تصفح الوحدة بأكملها في وقت واحد.

الرقم التعريفي لقطعة الأرض	**1.** **اسم قطعة الأرض** أخبرني عن كل قطعة أرض تستخدمها حاليًا أنت أو تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو مع شخص آخر. ويرجى وصف أو إعطائي اسم كل قطعة أرض، بدءًا من الأراضي التي تقيم عليها، إذا كان ذلك ممكنًا	**2.** **ما مساحة هذه [القطعة]؟** **رموز للوحدة:** فدان . ..... 1 هكتار..... 2 متر مربع ..... 3 أخرى (حدد)..... 4		**3.** **كيف تم الحصول على هذه [القطعة]؟** ممنوحة من قبل السلطات العرفية/المحلية .....1 مخصصة من قبل الحكومة .....2 مخصصة من قبل فرد من الأسرة .....3 موروث بحكم وفاة أحد أفراد الأسرة.....4 تم شراؤها .....5 مستأجرة لفترة قصيرة(<3 سنوات) 6 >> 5 مستأجرة لفترة طويلة .....7 مزروعة بالمشاركة ..... 8 >> 5 معارة مجانًا .....9 مهر للعروس ..... 10 هدية من شخص من خارج الأسرة..... 11 منقولة بدون إذن..... 12 >> الأراضي التالية أخرى (حدد) 13	**4.** **إلى أي نظام حيازة تخضع هذه [القطعة]؟** عرفيًا .....1 مملوكة تملك حر .....2 مستأجرة.....3 الدولة.....4 حق المجتمع / المجموعة.....5 التعاونيات .....6 آخرى (حدد) 7
		أ.	ب.		
		تقدير المزارع	مقياس بنظام تحديد المواقع		
		المساحة	الوحدة	المساحة بالفدان	
1		----.--	----.--	----.--	
2		----.--	----.--	----.--	
3		----.--	----.--	----.--	
4		----.--	----.--	----.--	
5		----.--	----.--	----.--	

رموز الألوان: هدف التنمية المستدامة 2.4.1 هدف التنمية المستدامة 1.1.5 كلا من الهدفين 2.4.1 و 5.أ.1 للأغراض التحليلية فقط

الإصدار 1 - التتمة				
	وكالات محددة بالاسم وأمثلة يتعين تخصيصها وفقًا للسياق	يتم تخصيص الرموز على مستوى البلد - لتشمل جميع الوثائق المعترف بها قانونًا. وينبغي إدراج بعض أشكال عقود الإيجار ما دامت الحقوق محمية قانونًا تُعرض المساعدة في التصوير على المستجيبين.	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا

.5	.6	.7	.8	.9	.10
ما هي الاستخدامات الحالية هذه [القطعة]؟ اختر كل ما ينطبق" سكنية ..... 1 زراعية ..... 2 رعوية ..... 3 حرجية ..... 4 الأعمال/التجارة .... 5 لا أعرف..... 6 أخرى (حدد)..... 7	هل هناك وثيقة لهذه [القطعة] تم إصدارها من قبل السجل العقاري / وكالة السجل العقاري أو تسجيلها فيه، مثل سند الملكية أو شهادة الملكية أو شهادة الحيازة الوراثية أو عقد الإيجار أو عقد الاستئجار؟ نعم ... 1 لا .... 2 >> 8	ما نوع الوثائق التي لدى أسرتك لهذه [القطعة] التي يمتلكها أفراد الأسرة المدرجين كمالكين أو أصحاب حق استخدام في كل منها؟ اذكر ما يصل إلى 3 وثائق، واعرض المساعدة بالصور رموز أنواع الوثائق: سند ملكية ..... 1 شهادة بالحيازة العرفية ..... 2 شهادة بوضع اليد ..... 3 شهادة حيازة وراثية المدرجة في السجل ..... 4 مخطط المسح ..... 5 عقد ايجار، مسجل ..... 6 عقد استئجار، مسجل ..... 7 أخرى (حدد) ..... 8 هل رموز الاسم مدرجة؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف.....98 رفض 99	هل يحق لك بيع هذه [القطعة] التي تملكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف.....98 الرفض 99	هل يحق لك توريث هذه [القطعة] التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف.....98 الرفض 99	على مقياس من 1 إلى 5، حيث أن 1 يعني أنه من غير المحتمل على الإطلاق و5 يعني أنه من المرجح للغاية أن تفقد قسريًا حقوق الملكية أو الاستخدام لهذه [القطعة] التي تملكها أو لك الحق في استخدامها في الخمس سنوات القادمة؟ لا على الإطلاق ..... 1 محتمل قليلا ..... 2 محتمل إلى حد ما ..... 3 محتمل جدا ..... 4 محتمل للغاية..... 5

	الوثيقة رقم 1		الوثيقة رقم 2		الوثيقة رقم 3	
	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟
1						
2						
3						
4						
5						

الإصدار الثاني من الاستبيان 02

الإصدار 2 - البيانات على مستوى قطعة الأرض؛ نهج المستجيب الذاتي؛ يفترض وجود قائمة للأراضي في مكان آخر والتي يمكن تقديمها إما إلى (أ) مقابلة فرد أو أكثر من الأفراد المختارين عشوائيا أو (ب) مقابلات جميع أفراد الأسرة البالغين؛ يفترض وجود قائمة منفصلة بأفراد الأسرة مع ذكر الجنس.

تنفيذ / ملاحظات المقابلات الشخصية التي تتم بمساعدة الكمبيوتر	استخدم "حاليًا" أو اتخذ قرارًا بالموعد على مستوى البلد	وكالات محددة بالاسم وأمثلة يتعين تخصيصها وفقًا للسياق	يتم تخصيص الرموز على مستوى البلد - لتشمل جميع الوثائق المعترف بها قانونًا. وينبغي إدراج بعض أشكال عقود الإيجار ما دامت الحقوق محمية قانونًا تُعرض المساعدة في التصوير على المستجيبين.	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل والزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا

الرقم التعريفي لقائمة المستجيبين: _____

السؤال التمهيدي. هل أنت تستخدم أي قطعة أرض أو تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأرض تستخدمها أسرتك أو أسرة أخرى، وبغض النظر عن استخدام الأرض (بما في ذلك الأرض محل السكن والأرض الزراعية والرعوية والحرجية والأراضي المستغلة لأغراض الأعمال / التجارة)

نعم ... 1

لا .... 2 >> نهاية الأسئلة ☐

القائم بالتعداد: بعد إنشاء قائمة الأراضي، تصفح الوحدة بأكملها في وقت واحد.

الرقم التعريفي لقطعة الأرض [يتم تقديمها إلى]	.1 الرقم التعريفي لقطعة الأرض [يتم تقديمها إلى]	.2 هل تستخدم هذه [القطعة] أو تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ... 1 لا .... 2 >> قطعة الأرض التالية	.3 هل هناك أي وثيقة لهذه [القطعة] التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها تم إصدارها من قبل السجل العقاري / وكالة السجل العقاري أو تسجيلها فيه، مثل سند الملكية أو شهادة الملكية أو شهادة الحيازة الوراثية أو عقد الإيجار أو عقد الاستئجار؟ نعم ... 1 لا .... 2 >> سؤال رقم 5	.4 ما نوع الوثائق الموجودة لهذه [القطعة] التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، وهل اسمك مدرج في أي من الوثائق كمالك أو صاحب حق استخدام؟ إذكر ما يصل إلى 3، واعرض المساعدة بالصور رموز لأنواع الوثائق: سند ملكية ..... 1 شهادة ملكية عرفية ..... 2 شهادة وضع اليد ..... 3 شهادة حيازة وراثية المدرجة في السجل ..... 4 خطة مسح ..... 5 عقد ايجار، مسجل..... 6 عقد استئجار، مسجل..... 7 أخرى (حدد)..... 8 هل رموز الاسم مدرجة؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف .... 98 رفض ..... 99 أخرى (حدد) ..8 الوثيقة رقم 1 / الوثيقة رقم 2 / الوثيقة رقم 3 نوع الوثيقة / هل الاسم مدرج؟ / نوع الوثيقة / هل الاسم مدرج؟ / نوع الوثيقة / هل الاسم مدرج؟	.5 هل يحق لك بيع هذه [القطعة] التي تملكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف ..... 98 رفض 99	.6 هل يحق لك توريث هذه [القطعة] التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف ..... 98 رفض 99	.7 على مقياس من 1 إلى 5، حيث أن 1 يعني أنه من غير المحتمل على الإطلاق و5 يعني أنه من المرجح للغاية أن تفقد قسريًا حقوق الملكية أو الاستخدام لهذه [القطعة] التي تملكها أو لك الحق في استخدامها في الخمس سنوات القادمة؟ لا على الإطلاق ..... 1 محتمل قليلا ..... 2 محتمل إلى حد ما ..... 3 محتمل جدا ..... 4 محتمل للغاية 5
1							
2							
3							
4							
5							

رموز الألوان: هدف التنمية المستدامة *2.4.1* هدف التنمية المستدامة *1.1.5* كلا من الهدفين *2.4.1* و *1.أ.5* *للأغراض التحليلية فقط*

الصورة © البنك الدولي / دومينيك شنفير

الإصدار الثالث من الاستبيان 03

الإصدار 3 - بيانات على مستوى الفرد؛ نهج المستجيب الذاتي؛ لم يتم ذكرها على مستوى قطعة الأرض؛ مخصصة من أجل (أ) فرد واحد أو أكثر يتم اختيارهم عشوائيا أو (ب) جميع أفراد الأسرة البالغين.

تنقيط / ملاحظات المقابلات الشخصية التي تتم بمساعدة الكمبيوتر	استخدم "حاليًا" أو اتخذ قرارًا بالموعد على مستوى البلد	وكالات محددة بالاسم وأمثلة يتعين تخصيصها وفقًا للسياق	يتم تخصيص الرموز على مستوى البلد - لتشمل جميع الوثائق المعترف بها قانونًا. وينبغي إدراج بعض أشكال عقود الإيجار ما دامت الحقوق محمية قانونًا تُعرض المساعدة في التصوير على المستجيبين.	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا

السؤال التمهيدي. هل أنت أو أي فرد من أفراد أسرتك تستخدم أي قطعة أرض أو تمتلكها أو تحتفظ بحقوق استخدامها، سواء بمفردك/بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر، بغض النظر عما إذا كانت الأرض تستخدمه أسرتك أو أسرة أخرى، وبغض النظر عن استخدام الأرض (بما في ذلك الأرض محل المسكن والأرض الزراعية والرعوية والحرجية والأراضي المستغلة لأغراض الأعمال / التجارة)؟

نعم ... 1

لا .... 2 >> نهاية الأسئلة

الرقم التعريفي للمستجيب	أرض زراعية						
.1	.2 هل أنت حاليًا تستخدم أي أرض زراعية أو تمتلكها أو لك الحق في استخدامها (بما في ذلك الأراضي الرعوية)، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ... 1 لا .... 2 >> سؤال رقم 8	.3 هل هناك أي وثيقة لأي أرض زراعية تمتلكها أو لك الحق في استخدامها تم إصدارها من قبل السجل العقاري / وكالة السجل العقاري أو تسجيلها فيه، مثل سند الملكية أو شهادة الملكية أو شهادة الحيازة الوراثية أو عقد الإيجار أو عقد الاستئجار؟ نعم ... 1 لا .... 2 >> سؤال رقم 5	.4 ما نوع الوثائق الموجودة للأرض الزراعية التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، وهل اسمك مدرج في أي من الوثائق كمالك أو صاحب حق استخدام؟ إذكر ما يصل إلى 3، واعرض المساعدة بالصور رموز لأنواع الوثائق: سند ملكية ..... 1 شهادة ملكية عرفية ..... 2 شهادة وضع اليد ..... 3 شهادة حيازة وراثية مدرجة في السجل..... 4 خطة مسح ..... 5 عقد ايجار، مسجل..... 6 عقد استئجار، مسجل..... 7 أخرى (حدد) ..... 8 هل رموز الاسم مدرجة؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف .... 98 رفض 99	.5 هل يحق لك بيع أي من الأراضي الزراعية التي تملكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف ..... 98 رفض 99	.6 هل يحق لك توريث أي من الأراضي الزراعية التي تملكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف ..... 98 رفض 99	.7 على مقياس من 1 إلى 5، حيث أن 1 يعني أنه من غير المحتمل على الإطلاق و5 يعني من المرجح للغاية، أن تفقد قسريًا حقوق الملكية أو الاستخدام لأي من الأراضي الزراعية التي تملكها أو لك الحق في استخدامها في الخمس سنوات القادمة؟ لا على الإطلاق ..... 1 محتمل قليلا ..... 2 محتمل إلى حد ما ..... 3 محتمل جدا ..... 4 محتمل للغاية 5

	الوثيقة رقم 1		الوثيقة رقم 2		الوثيقة رقم 3	
	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟
1						
2						
3						
4						
5						

رموز الألوان: هدف التنمية المستدامة 2.4.1 هدف التنمية المستدامة 1.1.5 كلا من الهدفين 2.4.1 و 1.أ.5 *للأغراض التحليلية فقط*

الإصدار 3 - التتمة				
استخدم "حاليًا" أو اتخذ قرارًا بالموعد على مستوى البلد	وكالات محددة بالاسم وأمثلة يتعين تخصيصها وفقًا للسياق	يتم تخصيص الرموز على مستوى البلد - لتشمل جميع الوثائق المعترف بها قانونًا. وينبغي إدراج بعض أشكال عقود الإيجار ما دامت الحقوق محمية قانونًا تُعرض المساعدة في التصوير على المستجيبين.	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا

أرض غير زراعية

.8 هل أنت حاليًا تستخدم أي أرض زراعية أو تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، مثل الأرض المستخدمة لأغراض سكنية أو تجارية سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟

نعم ... 1
لا .... 2 >>
الفرد المقبل

.9 هل هناك أي وثيقة لأي أرض غير زراعية تمتلكها أو لك الحق في استخدامها تم إصدارها قبل السجل العقار وكالة السجل العقاري أو تسجيلها فيه، مثل سند الملكية أو شهادة الملكية أو شهادة الحيازة الوراثية أو عقد الإيجار أو عقد الاستئجار؟

نعم ... 1
لا .... 2 >> 11

.10 ما نوع الوثائق الموجودة للأرض غير الزراعية التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، وهل تم إدراج اسمك في أي من الوثائق كمالك أو صاحب حق استخدام؟

اكتب ما يصل إلى 3 وثائق، واعرض المساعدة بالصور

رموز أنواع الوثائق:
سند ملكية 1
شهادة
بالحيازة العرفية 2
شهادة بوضع اليد 3
شهادة حيازة وراثية
المدرجة في السجل 4
مخطط مسح 5
عقد ايجار، مسجل..... 6
عقد استئجار، مسجل..... 7
أخرى (حدد) 8

رموز الاسم مدرجة؟
نعم 1
لا 2
لا أعرف 98
رفض 99
أخرى (حدد) ..8

الوثيقة رقم 1		الوثيقة رقم 2		الوثيقة رقم 3	
نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟

.11 هل لك الحق في بيع أي من الأراضي غير الزراعية التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟

نعم 1
لا 2
لا أعرف 98
الرفض 99

.12 هل يحق لك توريث أي من الأراضي غير الزراعية التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو بالاشتراك مع شخص آخر؟

نعم 1
لا 2
لا أعرف 98
الرفض 99

.13 على مقياس من 1 إلى 5، حيث 1 يعني غير محتمل على الإطلاق و5 يعني مرجح للغاية، أن تفقد بشكل غير طوعي ملكية أو حق استخدام أي من الأراضي غير الزراعية التي تمتلكها أو لك الحق في استخدامها في الخمس سنوات القادمة؟

لا على الإطلاق 1
محتمل قليلا 2
محتمل إلى حد ما 3
محتمل جدا 4
محتمل للغاية 5

الإصدار الرابع من الاستبيان 04

الإصدار 4 - البيانات على مستوى الأراضي؛ نهج المستجيب بالوكالة؛ لا توجد قائمة أراضي في مكان آخر. ويفترض وجود قائمة منفصلة بأفراد الأسرة مع ذكر الجنس.

تنفيذ/ملاحظات المقابلات الشخصية التي تتم بمساعدة الكمبيوتر	استخدم "حاليًا" أو اتخذ قرارًا بالموعد على مستوى الدولة	يتم تخصيص رموز وحدات المساحة المحلية / التقليدية على مستوى الدولة	رموز يتم تخصيصها على مستوى الدولة	رموز يتم تخصيصها على مستوى الدولة	اسأل "مملوكة" إذا تم شراء قطعة الأرض أو وراثتها، وإلا "يمتلك حقوق الاستخدام"

السؤال التمهيدي. هل أنت أو أي فرد من أفراد أسرتك تستخدم أي قطعة أرض أو تمتلكها أو تحتفظ بحقوق استخدامها، سواء بمفردك/بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر، بغض النظر عما إذا كانت الأرض تستخدمه أسرتك أو أسرة أخرى، وبغض النظر عن استخدام الأرض (بما في ذلك الأرض محل المسكن والأرض الزراعية والرعوية والحرجية والأراضي المستغلة لأغراض الأعمال / التجارة)؟

نعم ... 1

لا .... 2 >> نهاية الأسئلة ☐

التعداد: بعد إنشاء قائمة الأراضي، انتقل خلال الوحدة بأكملها في وقت واحد.

التقييم التمهيدي لقطعة الأرض التقييم الختامي للمستجيب	1. اسم قطعة الأرض أخبرني عن كل قطعة أرض تستخدمها أنت أو أي فرد من أفراد الأسرة أو تمتلكها أو لك الحق في استخدامها، سواء بمفردك أو مع شخص آخر. ويرجى وصف أو إعطائي اسم كل قطعة أرض، بدءًا من الأراضي التي تقيم عليها، إذا كان ذلك ممكنًا	2. ما مساحة هذه [القطعة]؟ رموز للوحدة: فدان ..... 1 هكتار ..... 2 متر مربع ..... 3 أخرى (حدد) 4	3. كيف تم الحصول على هذه [القطعة]؟ ممنوحة من قبل السلطات العرفية/ المحلية ..... 1 مخصصة من قبل الحكومة ..... 2 مخصصة من قبل فرد من الأسرة ..... 3 موروث بحكم وفاة أحد أفراد الأسرة ..... 4 تم شراؤها ..... 5 مستأجرة لفترة قصيرة (< 3 سنوات) ..... 6 >> 5 مستأجرة لفترة طويلة ..... 7 مزروعة بالمشاركة ..... 8 >> 5 معارة مجانًا ..... 9 مهر للعروس ..... 10 هدية من شخص من خارج الأسرة ..... 11 منقولة بدون إذن ..... 12 >> الأراضي التالية أخرى (حدد) 13	4. إلى أي نظام حيازة تخضع هذه [القطعة]؟ عرفيًا ..... 1 مملوكة تملك حر ..... 2 مستأجرة ..... 3 الدولة ..... 4 حق المجتمع/ المجموعة ..... 5 التعاونيات ..... 6 آخرى (حدد) 7	5. ما هي الاستخدامات الحالية لهذه [القطعة]؟ اختر كل ما ينطبق سكنية ..... 1 زراعية ..... 2 رعوية ..... 3 حرجية ..... 4 الأعمال/التجارة ..... 5 لا أعرف ..... 6 أخرى (حدد) 7	6. من أفراد الأسرة [يمتلك / له حقوق استخدام] هذه [القطعة]؟ اذكر ما يصل إلى 4 ملاك مشتركين أو ممن لهم حقوق الاستخدام من قائمة الأسرة

		أ.	ب.				
		تقدير المزارع	مقياس بنظام تحديد المواقع				
		المساحة	الوحدة	المساحة بالفدان	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 1	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 2	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 3	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 4
1		----.--		----.--				
2		----.--		----.--				
3		----.--		----.--				
4		----.--		----.--				
5		----.--		----.--				

رموز الألوان: هدف التنمية المستدامة 2.4.1 هدف التنمية المستدامة 1.1.5 كلا من الهدفين 2.4.1 و 1.أ.5 للأغراض التحليلية فقط

الإصدار 4 - التتمة	
وكالات محددة بالاسم وأمثلة يتعين تخصيصها وفقًا للسياق	يتم تخصيص الرموز على مستوى الدولة - لتشمل جميع الوثائق المعترف بها قانونًا. وينبغي إدراج بعض أشكال عقود الإيجار ما دامت الحقوق محمية قانونًا تُعرض المساعدة في التصوير على المستجيبين.

7.
هل لدى أسرتك وثيقة لهذه [القطعة] تم إصدارها من قبل السجل العقاري / وكالة السجل العقاري أو تسجيلها فيه، مثل سند الملكية أو شهادة الملكية أو شهادة الحيازة الوراثية أو عقد الإيجار أو عقد الاستئجار؟

نعم ... 1
لا .... 2 >> 9

8.
ما نوع الوثائق التي لدى أسرتك لهذه [القطعة] التي يمتلكها أفراد الأسرة المدرجين كمالكين أو أصحاب حق استخدام في كل منها؟

اذكر ما يصل إلى 3 وثائق، واعرض المساعدة بالصور

رموز أنواع الوثائق:
سند ملكية 1
شهادة بالحيازة العرفية 2
شهادة بوضع اليد 3
شهادة حيازة وراثية المدرجة في السجل 4
مخطط المسح 5
عقد ايجار، مسجل 6
عقد استئجار، مسجل 7
أخرى (حدد) 8

إذا لم يكن فرد الأسرة مدرجًا في الوثيقة، أدخل «98»
إذا كنت لا تعرف، أدخل «99»

الوثيقة رقم 1				الوثيقة رقم 2				الوثيقة رقم 3			
نوع الوثيقة	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 1	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 2	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 3	نوع الوثيقة	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 1	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 2	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 3	نوع الوثيقة	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 1	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 2	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 3
1											
2											
3											
4											
5											

الإصدار الرابع من الاستبيان 04

الإصدار 4 - التتمة				
تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	يتم طلبها من أجل كل مالك / صاحب الحق في الاستخدام بشكل منفصل، حيث أن [اسم المالك / صاحب الحق في الاستخدام] مرتبط بجميع الأشخاص المبلغين في السؤال رقم 6. إذا كان التأجير قصير الأجل، فقم بإعادة الصياغة كـ [في الفترة المتبقية من عقد الإيجار].

9. هل يحق لأي فرد في الأسرة بيع [القطعة]، سواء بمفرده أو مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 >> 11 لا أعرف ..... 98 >> 11 الرفض ..... 99 >> 11	10. من الذي يستطيع أن يقرر إمكانية بيع هذه [القطعة]؟ اذكر حتى 4 رموز تعريفية من القائمة الأسرية ورمز واحد من خارج الأسرة، إذا انطبق ذلك. رمز لغير أفراد الأسرة: قريب ..... 1 مسؤول محلي ..... 2 زعيم قبلي ..... 3 أخرى 4	11. هل يحق لأي فرد في الأسرة توريث هذه [القطعة] ، سواء بمفرده أو مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 >> 13 لا أعرف ..... 98 >> 13 الرفض ..... 99 >> 13	12. من الذي يستطيع أن يقرر إمكانية بيع هذه [القطعة]؟ اذكر حتى 4 رموز تعريفية من القائمة الأسرية ورمز واحد من خارج الأسرة، إذا انطبق ذلك. رمز لغير أفراد الأسرة: قريب ..... 1 مسؤول محلي ..... 2 زعيم قبلي ..... 3 أخرى 4	13. على مقياس من 1 إلى 5، حيث 1 يعني غير محتمل على الإطلاق و5 يعني مرجح للغاية، أن يفقد [اسم المالك/صاحب حق الاستخدام] بشكل غير قسري ملكية أو حق استخدام [القطعة] في الخمس سنوات القادمة؟ يرجى الرجوع إلى الرموز التعريفية في السؤال رقم 6 لا على الإطلاق ..... 1 محتمل قليلا ..... 2 محتمل إلى حد ما ..... 3 محتمل جدا ..... 4 محتمل للغاية 5
	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 1	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 2	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 3	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 4	فرد من خارج الأسرة	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 1	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 2	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 3	الرمز التعريفي للفرد من الأسرة # 4	فرد من خارج الأسرة	الفرد 1	الفرد 2	الفرد 3	الفرد 4
						الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الإجابة	الرقم التعريفي	الرقم التعريفي	الرقم التعريفي	الرقم التعريفي
1														
2														
3														
4														
5														

رموز الألوان: هدف التنمية المستدامة 2.4.1 هدف التنمية المستدامة 1.1.5 كلا من الهدفين 2.4.1 و 1.أ.5 للأغراض التحليلية فقط

الصورة © البنك الدولي / عائشة هفير

الإصدار الخامس من الاستبيان 05

الإصدار 5 - بيانات المستوى الفردي؛ نهج المستجيب بالوكالة لم يتم ذكرها على مستوى الأراضي.

تنفيذ / ملاحظات المقابلات الشخصية التي تتم بمساعدة الكمبيوتر	استخدم "حاليًا" أو اتخذ قرارًا بالموعد على مستوى الدولة	وكالات محددة بالاسم وأمثلة يتعين تخصيصها وفقًا للسياق	يتم تخصيص الرموز على مستوى الدولة - لتشمل جميع الوثائق المعترف بها قانونًا. وينبغي إدراج بعض أشكال عقود الإيجار ما دامت الحقوق محمية قانونًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل والزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا
			تُعرض المساعدة في التصوير على المستجيبين.		

السؤال التمهيدي. هل أنت أو أي فرد من أفراد أسرتك تستخدم أي قطعة أرض أو تمتلكها أو تحتفظ بحقوق استخدامها، سواء بمفردك/بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأرض تستخدمها أسرتك أو أسرة أخرى، وبغض النظر عن استخدام الأرض (بما في ذلك الأرض محل المسكن والأرض الزراعية والرعوية والحرجية والأراضي المستغلة لأغراض الأعمال / التجارة)؟

نعم ..... 1 >> اسأل الأسئلة التالية كل عضو بالغ في الأسرة ☐

لا ..... 2 >> نهاية الأسئلة

.1	.2	.3	.4	.5	.6
اذكر جميع أعضاء الأسرة البالغين من قائمة الأسرة [تُقدم إلى]	أدخل الرقم التعريفي للفرد المستجيب ل [الاسم]	هل [الاسم] حاليًا يستخدم أي أرض زراعية أو يمتلكها أو له الحق في استخدامها (بما في ذلك الأراضي الرعوية)، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ... 1 لا .... 2 >> سؤال رقم 8	هل هناك أي وثيقة لأي أرض زراعية يمتلكها [الاسم] أو له الحق في استخدامها تم إصدارها من قبل السجل العقاري / وكالة السجل العقاري أو تسجيلها فيه، مثل سند الملكية أو شهادة الملكية أو شهادة الحيازة الوراثية أو عقد الإيجار أو عقد الاستئجار؟ نعم ... 1 لا .... 2 >> سؤال رقم 5	ما نوع الوثائق الموجودة للأرض الزراعية التي يمتلكها [الاسم] أو له الحق في استخدامها، وهل [الاسم] مدرج في أي من الوثائق كمالك أو صاحب حق استخدام؟ إذكر ما يصل إلى 3، واعرض المساعدة بالصور هل رموز الاسم مدرجة؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف .... 98 رفض ..... 99 رموز لأنواع الوثائق: سند ملكية ..... 1 شهادة ملكية عرفية ..... 2 شهادة وضع اليد ..... 3 شهادة حيازة وراثية مدرجة في السجل..... 4 خطة مسح ..... 5 عقد ايجار، مسجل..... 6 عقد استئجار، مسجل..... 7 أخرى (حدد) 8	هل يحق لـ[الاسم] بيع أي من الأراضي الزراعية التي يملكها [الاسم] أو يمتلك حقوق استخدامها، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف ..... 98 الرفض 99	هل يحق لـ [الاسم] توريث أي من الأراضي الزراعية التي يمتلكها [الاسم] أو يمتلك حقوق استخدامها، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر؟ نعم ..... 1 لا ..... 2 لا أعرف ..... 98 الرفض 99

	الوثيقة رقم 1		الوثيقة رقم 2		الوثيقة رقم 3	
	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟
.1						
.2						
.3						
.4						
.5						

رموز الألوان: هدف التنمية المستدامة 2.4.1 هدف التنمية المستدامة 1.1.5 كلا من الهدفين 2.4.1 و 1.أ.5 للأغراض التحليلية فقط

الإصدار 5 - التتمة						
	استخدم "حاليًا" أو اتخذ قرارًا بالموعد على مستوى الدولة	وكالات محددة بالاسم وأمثلة يتعين تخصيصها وفقًا للسياق	يتم تخصيص الرموز على مستوى الدولة - لتشمل جميع الوثائق المعترف بها قانونًا. وينبغي إدراج بعض أشكال عقود الإيجار ما دامت الحقوق محمية قانونًا تُعرض المساعدة في التصوير على المستجيبين.	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل الزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا	تم تخطيها للتأجير قصير الأجل والزراعة بالمشاركة وإعارتها مجانًا		

.7
على مقياس من 1 إلى 5، حيث أن 1 يعني أنه من غير المحتمل على الإطلاق و5 يعني أنه من المرجح للغاية، أن يفقد [الاسم] قسريًا حقوق الملكية أو الاستخدام لأي من الأراضي الزراعية التي يملكها [الاسم] أو يمتلك حقوق استخدامها في الخمس سنوات القادمة؟

لا على الإطلاق 1
محتمل قليلا 2
محتمل إلى حد ما 3
محتمل جدا 4
محتمل للغاية 5

.8
هل [الاسم] حاليًا يستخدم أي أرض زراعية أو يمتلكها أو له الحق في استخدامها، مثل الأرض المستخدمة لأغراض سكنية أو خاصة، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر؟

نعم ... 1
لا .... 2 >> الفرد المقبل

.9
هل هناك أي وثيقة لأي أرض غير زراعية يمتلكها [الاسم] أو له الحق في استخدامها تم إصدارها من قبل السجل العقار وكالة السجل العقاري أو تسجيلها فيه، مثل سند الملكية أو شهادة الملكية أو شهادة الحيازة الوراثية أو عقد الإيجار أو عقد الاستئجار؟

نعم ... 1
لا .... 2 >> 11

.10
ما نوع الوثائق الموجودة للأرض غير الزراعية التي يمتلكها [الاسم] أو له الحق في استخدامها، وهل تم إدراج اسم [الاسم] في أي من الوثائق كمالك أو صاحب حق استخدام؟

اكتب ما يصل إلى 3 وثائق، واعرض المساعدة بالصور

رموز أنواع الوثائق:
سند ملكية 1
شهادة بالحيازة العرفية 2
شهادة بوضع اليد 3
شهادة حيازة وراثية المدرجة في السجل 4
خطة المسح 5
عقد ايجار، مسجل..... 6
عقد استئجار، مسجل..... 7
أخرى (حدد) 8

رموز الاسم مدرجة؟
نعم 1
لا 2
لا أعرف 98
رفض 99

الوثيقة رقم 1		الوثيقة رقم 2		الوثيقة رقم 3	
نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟	نوع الوثيقة	هل الاسم مدرج؟

.11
هل [الاسم] له الحق في بيع أي من الأراضي غير الزراعية التي يمتلكها [الاسم] أو له الحق في استخدامها، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر؟

نعم 1
لا 2
لا أعرف 98
الرفض 99

.12
هل يحق ل[الاسم] توريث أي من الأراضي غير الزراعية التي يمتلكها [الاسم] أو له الحق في استخدامها، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع شخص آخر؟

نعم 1
لا 2
لا أعرف 98
الرفض 99

.13
على مقياس من 1 إلى 5، حيث 1 يعني غير محتمل على الإطلاق و5 يعني مرجح للغاية، أن يفقد [الاسم] بشكل غير طوعي ملكية أو حق استخدام أي من الأراضي غير الزراعية التي يمتلكها [الاسم] أو له الحق في استخدامها في الخمس سنوات القادمة؟

لا على الإطلاق 1
محتمل قليلا 2
محتمل إلى حد ما 3
محتمل جدا 4
محتمل للغاية 5

الصورة © البناء الدولي / ارن هاول

مجموعة البنك الدولي

تعد مجموعة البنك الدولي واحدة من أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وتتألف المجموعة من خمس مؤسسات وثيقة الصلة وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وتشكلان معا البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وتلعب كل مؤسسة دورا مميزا في مهمة مكافحة الفقر وتحسين مستويات معيشة الناس في العالم النامي. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.worldbank.org و www.miga.org و www.ifc.org .

منظمة الأغذية والزراعة - الفاو

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية لمكافحة الجوع. وتتمثل مهمة المنظمة في تحقيق الأمن الغذائي للجميع والتأكيد على حصول الناس بانتظام على ما يكفي من الغذاء عالي الجودة بما يمكنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية. ولتلبية المطالب التي تطرحها الاتجاهات العالمية في التنمية الزراعية والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، حددت منظمة الأغذية والزراعة مجالات العمل التالية لكي تركز جهودها على السعي لتحقيق رؤيتها وأهدافها العالمية. وتتمثل تلك المجالات في: القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وزيادة إنتاجية واستدامة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، والحد من الفقر في المناطق الريفية، وتمكين النظم الزراعية والغذائية الشاملة والفعالة، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التهديدات والأزمات. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.fao.org .

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موئل الأمم المتحدة

يساعد موئل الأمم المتحدة فقراء الحضر من خلال تحويل المدن إلى أماكن أكثر أمانا وصحة وخضرة، مع توفير فرص أفضل حيث يمكن للجميع العيش بكرامة. ويعمل موئل الأمم المتحدة مع المنظمات على كل المستويات، بما في ذلك جميع المجالات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص للمساعدة في بناء وإدارة وتخطيط وتمويل التنمية الحضرية المستدامة. وتتمثل مهمتنا في تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية اجتماعيا وبيئيا وتوفير المأوى المناسب للجميع. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.unhabitat.org .

حول هذا المنشور

تهدف هذه الوثيقة إلى تيسير جمع البيانات القابلة للمقارنة الناجحة والفعالة عبر البلدان لفائدة حساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1-4-2 و 5-أ-1 بما يتماشى مع المنهجيات المعتمدة من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويقدم لمحة عامة عن المؤشرات، ومناقشة حول نماذج الاستبيان المختلفة المقترحة، وإرشادات مفصلة لكل سؤال على حدة. وتهدف الوثيقة في المقام الأول للاستخدام من قبل الأجهزة الإحصائية الوطنية (NSOs) والممارسين الآخرين لعمليات المسح من أجل المساعدة في مراقبة هذه المؤشرات وتقديم التوجيه بشأن جمع البيانات اللازمة لإعداد تقاريرها المنتظمة.

مجموعة البنك الدولي،
شارع إتش 1818 إن دبليو، واشنطن العاصمة
20433، الولايات المتحدة الأمريكية

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
فيالي ديللي ترم دي كاركالا
00153، روما، إيطاليا

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(موئل الأمم المتحدة)،
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي،
يو إن أفينيو، غيغيري،
نيروبي، كينيا

البنك الدولي
IDA • IBRD | مجموعة البنك الدولي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل